



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3321775» ● بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الدستورية في دمشق ضروري سياسياً، ممكن عملياً

أظهرت الإحاطة الأخيرة التي قدمها المبعوث الدولي الخاص لسورية، غير بيدرسن، يوم 27 شباط الماضي، أمام مجلس الأمن، أن «معضلة» مكان عقد اجتماعات اللجنة الدستورية ما تزال قائمة، وذلك على الرغم من توجيهه في نهاية المطاف دعوة رسمية لعقد جولة تاسعة نهاية نيسان في جنيف، والتي ليس واضحاً بعد ما إذا كانت ستعقد فعلاً أم لا.

الجديد في هذه الإحاطة، وفيما سبقها من عمليات بحث مكوكي عن مكان ما متفق عليه لعقد اجتماعات اللجنة، بما في ذلك نيروبي! هو أن عملية تقاذف مكان انعقاد اللجنة الدستورية بين جنيف ونيروبي وعدد من العواصم الإقليمية، إنما تصب في نهاية المطاف في محاولة دفن تلك اللجنة نهائياً، ومعها دفن العملية السياسية والقرار 2254، وبما يتوافق بالمحصلة مع مشروع «خطوة مقابل خطوة» الأمريكي الذي يتلخص جوهره في الوصول إلى اتفاقات من تحت الطاولة وثم من فوقها ضمن التوجه المسمى «تغيير سلوك النظام»، بما يسمح بتمديد الأزمة وتعميقها وتكريس تقسيم الأمر الواقع كجزء من أدوات الفوضى الشاملة الهجينة في المنطقة ككل. كل هذه المحاولات، ومعها اتضح السعي الأمريكي والغربي إلى دفن 2254، ودفن المعارضة كجزء من هذه العملية، تجعل من نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، الحل الموضوعي الوحيد لمعضلتها، وهو الحل الممكن عملياً عبر تأمين الضمانات اللازمة وخاصة عبر أستانا وبإشراف الأمم المتحدة، والضروري سياسياً بوصفه الخطوة الأولى باتجاه التفاوض المباشر الحقيقي لتنفيذ 2254.

إن توفير الضمانات اللازمة لعقد الاجتماعات في دمشق هو أمر ممكن وقابل للتطبيق بالاستناد إلى القوى ذات المصلحة المباشرة في إنهاء الأزمة السورية، وعلى رأس هذه القوى ثلاثي أستانا، ومعه الصين ودول عربية أساسية. كذلك، فإن نقل أعمال اللجنة إلى دمشق ضروري سياسياً لأن الحل السياسي سيطبق في نهاية المطاف على الأرض السورية، وضمناً كتابة الدستور السوري الجديد الذي لا يجوز أن يكتب خارج سورية.

كما أنه ضروري لأنه الاختبار الفعلي الملموس للاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع، وإقرارهم الفعلي لا اللفظي بأن المخرج الوحيد هو الحل السياسي عبر تنفيذ 2254، وليس عبر «الحسم» أو «الإسقاط»؛ فجوهر الحل السياسي كان وما يزال هو تمكين الشعب السوري من حقه في تقرير مصيره بنفسه، والمدخل إلى ذلك هو جسم حكم انتقالي يتفق عليه كل من النظام والمعارضة ودستور وانتخابات، كما ينص القرار 2254 الذي يقر به الطرفان، لفضلياً حتى الآن.

انتقال اللجنة إلى دمشق، يعني تمكينها من العمل ضمن حالة انعقاد مستمر حتى إنهاء مهمتها، الأمر الذي يمكن أن يستغرق شهراً واحداً في حال توفرت الإرادة الوطنية والسياسية لذلك. وانتقالها إلى دمشق يعني انتقالاً جدياً باتجاه البدء الفعلي بالحل وبالتفاوض المباشر على كل تفاصيل 2254.

يبقى أن نقول إن واحداً من أهم أدوات نجاح اللجنة في تادية دورها ضمن الحل السياسي، هو أن تكون أعمالها علنية، لكي يعرف السوريون ما يقوله من يفترض بهم أن يكتبوا دستوراً لسورية، ولكي يتبينوا مدى جدية مختلف الأطراف والأفراد في البحث عن مخرج من الأزمة وليس في البحث عن مصالح ضيقة... هذا الاقتراح الذي تقدمت به منصة موسكو منذ اليوم الأول في الجلسة الأولى للجنة، وما تزال تراه صالحاً، وتراه حقاً للشعب السوري، وتنتظر التجاوب معه من كل مكونات اللجنة...



رمضان 2024: الحد الأدنى للأجور

لا يكفي لتأمين فطور العائلة ليومينا! [12]

شؤون عربية ودولية



أحداث البحر الأحمر... تهديد للصين أم فخ للبحرية الأمريكية؟

17

شؤون محلية



استقرار سعر الصرف شكلي وشبه معوم في السوق!

15

ملف «سورية 2024»



مجدداً: حول مكان اجتماعات الدستورية الحل والتفاوض المباشر والانتقال إلى دمشق

06

شؤون عمالية



هموم الفقراء

02

هموم الفقراء



تتوالى المصائب على العمال مع بزوغ فجر كل يوم جديد ومع كل مناسبة أو عيد تمر عليهم في ظل ارتفاع جنوني وشبه يومي للأسعار والخدمات الأساسية كافة، والذي يقابله مزيد من الندى للقوة الشرائية للأجور والرواتب مما يخلف مزيداً من التدهور في مستوى معيشة 90% من السوريين. وتعالى الأصوات المطالبة من كل حذب وصبوب بضرورة زيادة الأجور من جميع الاقتصاديين والنقابيين والقوى السياسية، وباتت قضية الأجور ملحة جداً ولا تحتاج لدراسات اقتصادية أو خبراء بل أي مواطن عادي بات يدرك ما تسببه هذه الأجور.

السوري بكرامته من حيث مستوى معيشته أو من حيث حقوقه الأخرى. نسمع الكثير من التصريحات حول ضرورة أن يصل الدعم لمستحقيه؛ منها أن تكون هناك مبالغ مالية كتعويض عن غلاء المعيشة، ومنهم من يطالب بعدم رفع الأجور باعتبار هذا الإجراء سيزيد نسب التضخم وبالتالي سترتفع الأسعار. وهذه التصريحات جميعها تتناسى شيئاً مهماً وهو أن أحد الأسباب الأساسية لهذا الواقع المر هو انسحاب الدولة من مهمتها الأساسية وترك قوى النهب والفساد الكبار تستغل حاجات الناس بعملية الاستيراد والتسعين والتحكم بالكميات، وهذا يعني الحصول على أرباح خيالية سيدفعها الفقراء ومتوسط الحال من جيوبهم ولقمة عيشهم التي باتت الحصول عليها يحتاج لجهود مضيئة يشارك فيها أكثر من طرف من أفراد العائلة الواحدة.

معيشياً، فكيف ستحسن أحوال العمال مع أن نسبة كبيرة من الناس لا تصيبهم الزيادات سوى بارتفاع الأسعار، فمرور سريع على الأسواق وخاصة الألبسة ستصيب المار بها بالصعقة من تلك الأسعار ويبدأ بضرب أخماسه بأسداسه حول كيف سيؤمن لأطفاله صغاراً وكباراً ما يجب لبسه في العيد القادم، حيث كانت الأعياد سابقاً مناسبات سعيدة عند الصغار والكبار لتجديد ملابسهم وغيرها من الأشياء، بينما الآن أصبحت عادات مكروهة لضيق الحال. الحكومة لديها ما يكفي من المبررات لتعلنها أمام المواطنين لتكون الشماعة التي تعلق عليها تردى أحوال الناس، وهي غير مبالية في هذا الأمر وتحاول دائماً التهرب من الاستحقاقات التي أوجبها الدستور السوري على الحكومات تجاه معيشة الشعب السوري، وخاصة فقراءه ومعهميه، بأن يعيش المواطن

أديب خالد

أما الأعياد والمناسبات فتحولت من مناسبات للشم والفرح إلى كابوس لا يتمنى المواطنون قدومه، لما تفرضه هذه المناسبات من احتياجات لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى من تكاليفها، فبحسب بعض الاقتصاديين أن كلفة الإفطار في شهر رمضان لأسرة مكونة من خمسة أفراد في يوم واحد تبلغ ما بين 150 و200 ألف ليرة سورية في الحد الأدنى وهو ما يعني أجره عامل لمدة شهر كامل. وتعتقد الحكومة أن الزيادات على الأجور الحاصلة بين الفينة والأخرى «ستخرج الزير من البير» أي ستؤدي إلى تحسين معيشة العمال وتحسن أوضاعهم، بينما واقع الحال للأسواق يؤكد عدم كفاية تلك الزيادات لتأمين الحد الأدنى المطلوب

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



هل تفعلها الطبقة العاملة؟

إذا قمنا بمتابعة واسعة لواقع الطبقة العاملة وما قدم باسمها من مطالب خلال المؤتمرات النقابية التي عقدت في بداية هذا العام، وما قدم من مذكرات سطرته اجتماعات المجلس العام لنقابات العمال، نجد أن تلك المطالب لم يتغير من أمرها شيء، وفي مقدمتها تحسين الوضع المعيشي للعمال الذي أصبح في أسوأ حالته، حتى بعد الزيادة الأخيرة على الأجور، وتحسين الوضع الإنتاجي، الذي يتراجع تراجعاً خطيراً تكاد تفقد فيه الصناعة كل مقومات استمرارها، وليس حتى تطورها. إن تلك المطالب ما زالت موجودة في أدراج النقابات والحكومة، ولم تأخذ طريقها نحو التحقق بالرغم من الأقاويل الكثيرة التي تدلي بها النقابات بأن الحكومة عازمة على تحقيق مطالبنا، وأنها متعاونة معنا إلى أبعد الحدود، وغيرها من جمل الإطراء والتبجيل لموقف الحكومة من مطالب العمال.

بينما القوى الأخرى المتحركة بمقاليد الثروة تعيش في أحلى أوقاتها وهي تحقق أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقيّة السائدة، والأكثر تضرراً بالمجريات المحيطة بها، وبالتالي الأكثر خسارة لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية بما فيها الحريات النقابية. لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، مع العلم بأن الدستور السوري، قد نص في مادته الـ 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحققها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي: بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدره الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر.

إن الحلول التي تطرحها الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي، ومجارة النقابات لها في تلك الطروحات، لن تغير من واقع العمال شيئاً، ولكن يمكن القول: إن الحل الحقيقي الشامل لكل ما يعانيه شعبنا يقع في مكان آخر، وسيسعى نحو الحلول الحقيقية التي ستؤمن مصالحه الوطنية والسياسية والاقتصادية.

أي: سيسعى نحو انتزاع التوزيع العادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهر الواقع المعاش نتائجها الكارثية، فقد تم إفقار الشعب السوري، ومنه: الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستعيدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجزري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المهوور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تفعلها الطبقة العاملة؟

متى يستقل القرار النقابي

منذ أن ظهرت النقابات العمالية في البلاد كإطار تنظيمي وأداة يتخذها العمال للدفاع عن مصالحهم الطبقة لمواجهتها من يستغلهم، كانت دائماً مصدر رعب لأرباب العمل، سواء الدولة أو القطاع الخاص، الذين كانوا وما زالوا يعملون باستمرار على التقليل من فاعليتها بالطرق الترهيبية أو باحتوائها واستخدامها لتبرير استغلالهم للعمال من خلال شعارات شعبية. وبين الترهيب والاحتواء أصبحت النقابات أداة لتلطيف التناقضات بين العمال وقوى الاستغلال، وتبرير هذا الاستغلال وخضوع العمال له على قول الممثل الشعبي «مكره أخاك لا بطل». من المعروف أن أية سلطة لن تتساهل مع فرض استقلالية المنظمات النقابية المختلفة، وخاصة العمالية أو أي منظمات شعبية أخرى بما فيها الجمعيات، وتعيق كل نشاط مستقل عنها أو عن حزبها الحاكم بطرق عدة، وهذا أمر يعود لطبيعتها كسلطة.

■ نبيك عكام

فالحكومة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية هي فريق عمل واحد مع قوى النهب والفساد، ورغم ذلك فإن هذه القوى لا تعتبر الحكومة شريكاً لها أو أنهم فريق عمل واحد، رغم أن السياسات التي تنفذها الحكومة هي تلك السياسات التي تلبي مصالحهم المباشرة وغير المباشرة، وهي تصدر كافة التشريعات والقرارات التي تخدم هذه القوى. أما فيما يتعلق بالطبقة العاملة فالحكومة تعمل على عكس مصالحها وحقوقها، ولا توفر لها البيئة القانونية للدفاع عن حقوقها التي تتناقض يوماً بعد يوم من خلال زيادة سطوة قوى المال المختلفة.

لقد ساهم ضعف التنظيم النقابي، من خلال احتوائه من قبل السلطة التنفيذية، بفقدانه الشيء الكثير من استقلاليته وإمكانياته الكامنة في صفوف الطبقة العاملة في قطاعها: الخاص والدولة. حتى بات العمال لا ينظرون إلى النقابات إلا من خلال ما تقدمه صناديق المساعدة في هذه النقابات في نهاية الخدمة

للعمال، وهنا لا ننكر أهمية هذه الصناديق ودورها الهام في رعاية العمال والخدمات التي تقدمها لهم. أما حقوقهم ومطالبهم المختلفة فهم يعتبرون أن النقابات بعيدة عنها. يقول الممثل الشعبي «صديقك من صدقك لا من صدقك»، هكذا العمال فهم دائماً مع من يصدقهم القول والفعل، ومن يتصدى للدفاع عن حقوقهم.

فالمنظمة النقابية لا تستطيع فرض احترامها لدى العمال وارتباطها بهم وارتباطهم بها إلا بقدر ما تقوم به من الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم كافة. وبمقدار ما تتعزز قوة العمال وحركتهم النقابية يتضاءل نفوذ قوى الفساد والنهب المختلفة. إن عودة التنظيم النقابي إلى قاعدته الأساسية هي من المهام الرئيسية

اليوم، وذلك بإفصاح المجال للطبقة العاملة لاختيار ممثليها، الذين تتوسم فيهم حرصهم على حقوقها والدفاع عنها بعيداً عن الإملاءات المختلفة. فالتنظيم النقابي ليس مجرد هيئات نقابية ينحصر نشاطها في مجال الخدمات النقابية البسيطة من مساعدات إنسانية صحية واجتماعية وغيرها فقط، بل له كل الإمكانيات.

ويمكن أن يكون له دور فاعل في لجم تلك السياسات الاقتصادية التي تنهجه الحكومة المحابية لقوى الفساد والنهب، المعادية بالضرورة لمصالح العمال والكادحين. وإنما نعتقد أن إغضاب هذه الحفنة من الفاسدين والناهبين لاقتصادنا الوطني أسهل بكثير من إغضاب العمال الكادحين كافة.

الطبقة العاملة



فنلندا: موجة الإضرابات العمالية الحاشدة مستمرة
شلت موجة الإضرابات فنلندا في الفترة من 12 إلى 16 شباط، عندما نظم أكثر من 130 ألف عامل سلسلة إضرابات متواصلة ضد هجمات الحكومة على العمال والنقابات من خلال مجموعة الإصلاحات النيوليبرالية التي اقترحتها الحكومة، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تقليص نظام الرعاية الاجتماعية في البلاد بشكل وحشي. وأضربت القطاعات الرئيسية للاقتصاد بشكل كامل، حيث بدأت الإضرابات في 12 شباط بقطاعات النقل والرعاية الصحية ورعاية الأطفال والتعليم. وامتد الإضراب إلى القطاع الصناعي في 14 شباط عندما قام أكثر من 60,000 عضو في أكبر نقابة للعمال، «الاتحاد الصناعي» بالإضراب، وانضم إليهم أكثر من 7000 من موظفي المكاتب، وشارك في الإضراب اتحاد عمال الكهرباء في 15 شباط، في محطات الطاقة النووية والكهرمائية في جميع أنحاء البلاد، واتحاد عمال الأغذية الفنلنديين.



الولايات المتحدة: إضراب في أكبر مصنع للجمعة
يشهد أكبر مصنع للجمعة في الولايات المتحدة إضراباً عن العمل حيث سيشارك فيه ما يزيد عن 5000 عامل في اليوم التالي لانتهاء عقدهم النقابي الحالي بحلول بداية شهر آذار، يقول عضو النقابة: «لقد أظهرنا لهذه الشركات أنه لن يتم التسامح مع جشع الشركات بعد الآن، ونحن على استعداد لأخذ ما نحتاج إليه للبقاء [موحدين]»، أهم مطلب لأعضاء النقابة: حماية لزمائنات العمل مكتوبة في العقد. إضافة لزيادة جيدة في الأجور وتأمين الرعاية الصحية. وهذا هو الإضراب الثاني في صناعة البيرة في عام 2024 ويشارك فيه أيضاً نحو 400 عامل من عمال الشاحنات في مصنع مولسون كورز في فورت وورث، في تكساس.



كندا: عمال يضربون عن العمل في هاليفاكس
أضرب ما يقرب من 240 عاملاً في منشأة لمعالجة المركبات في NS, Passage Eastern، يوم الثلاثاء بعد فشل المفاوضات بين النقابة والشركة في التوصل إلى اتفاق. ورفض أعضاء النقابة اتفاقاً مبدئياً في وقت سابق من هذا الشهر وقدموا إشعاراً بالإضراب. قال رئيس النقابة: «نحن هنا في صفوف الاعتصام، العمال يريدون فقط أجراً عادلاً ومقولاً حتى يتمكنوا من إعالة أسرهم». وأضاف: «نحن دائماً منفتحون على العودة إلى طاولة المفاوضات طالما أن الشركة تترك أن أعضاءنا وموظفيهم يستحقون أجراً عادلاً ووصفة عادلة ومنصفة». قال أحد العمال: «الجميع لديهم فواتير، وروهن عقارية، والأطفال في الجامعة. ويحاول العمال فقط لتغطية نفقاتهم». وكانت المفاوضات مع صاحب العمل بدأت في أيلول الماضي، وكانت مستمرة حتى تنفيذ الإضراب.



مصر: إضراب عمال غزل المحلة والزيت والمنظفات
يستمر عمال شركة غزل المحلة، في مصر، في إضرابهم عن العمل الذي بدأ في 22 من شباط من أجل رفع الحد الأدنى للأجور إلى 6000 جنيه، أسوة بالعمال في الحكومة، ورفع قيمة بدل الوجبة إلى 900 جنيه شهرياً، لمواجهة الارتفاع الكبير في الأسعار. من جهتها قامت الإدارة بوقف صرف رواتب العاملين للضغط على العمال لغض الإضراب عن العمل، ويطالب عمال غزل المحلة بإلغاء الضرائب ورفع حد الإعفاء إلى 7000 جنيه، في سياق متصل عمال شركة الزيوت والمنظفات بأسبوط، أعلنوا الإضراب عن العمل للمطالبة بتطبيق حد أدنى للأجور بمبلغ 6000 جنيه شهرياً للعاملين بقطاع الأعمال العام، أسوة بالعمال في الحكومة. وأفادت مصادر نقابية أن عمال غزل المحلة لا يرفضون التفاوض بشأن مطالبهم ولكنهم يرفضون تجاهلها، وإن الضغط على العمال أو تهديدهم يقوض مبادئ المفاوضة الجماعية.

المؤتمر السنوي لاتحاد نقابات عمال طرطوس 2024/2/28

«الحد من المركزية - الأولويات للراتب ثم المتممات - العودة لنظام الحوافز القديم لفشل نظام التحفيز الوظيفي...».



«العاملين في الدولة - والقانون رقم 17»، يجب أن يكون هناك قانون واحد، وسورية عضو في منظمة العمل الدولية، وإعادة فتح سقف الأجر المتحول في مرفأ اللاذقية وطرطوس حسب طبيعة العمل، لأن العامل يستفيد منه بعد التقاعد، وتسريع خطوات النقل البحري، وقوننة الصيد البحري بتحديد الأوقات المناسبة للصيد، منعاً للصيد الجائر وحفاظاً على استمرار الثروة السمكية، وإنشاء بيئة صناعية على السواحل من أجل البيوض والتفقيس.

عائدات النفط

كلمة رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال سورية: تحدث القادري عن الصعوبات التي تمر بها سورية، وأن القطاع العام كان يعاني من القدم وارتفاع الهدر، لكنه كان يغطي سابقاً من عائدات النفط، لكن الوضع اختلف حالياً، وتحدث عن التوجه لتخفيف المركزية لكن طريقة إدارة «التنمية الإدارية» زادت من المركزية، وذكر بأنه تم تشكيل اللجان وزيارة وزارة التنمية الإدارية وبعد 3/ سنوات من الاجتماعات والهدر للجهد والوقت والتي جرى خلالها العمل لعدة دورات على نظام التحفيز الوظيفي، نتفاجأ بإيقافه بحجة وجود «فهم خاطئ»، ونظام الحوافز لا يحتاج لرصيد مالي له، لأنه من الأرباح المحققة بنسبة 10%، وأي مؤسسة رابحة تستفيد وغير الرابحة يكون هذا تحفيزاً لها لتحقيق أرباح للاستفادة منه. وذكر بأنهم طالبوا كثيراً بتضييق الفجوة بين الدخل والإنفاق، لكن مع الأسف الشديد كل زيادة بالراتب تزداد أسعار السلع الاستهلاكية الأكثر إلحاحاً، وبنقى في حلقة مفرغة، ولا يجوز صرف أي تعويض لأي عامل إلا وفق الراتب الحالي، وفي مطلب اللباس العمالي، ذكر بأن الاعتمادات لا تكون على المستوى المطلوب، وهناك وعد من وزير المالية لأي مؤسسة لا يلبى الاعتماد حاجتها أن ترفع قيمة طلبها للوزارة، وعن تثبيت العمال بعقود موسمية وسنوية طالب بتثبيتهم وذكر بأن قسماً منهم أصبح لديه أكثر من 15/ سنة خدمة واكتسبوا خبرة، ويأخذون المزايا التي يأخذها العامل المثبت، لكنه مطلب لا بد منه، ونعمل على تثبيت 65/ ألف عامل لكي ينالوا حقوقهم، ومهما كانت المشاكل يجب البحث عن حلول سليمة.

ومكافئة العامل الذي يحقق عدم الهدر، ورفع قيمة الوجبة الغذائية، وتعويض قيمة النقل في الأماكن البعيدة وتأمين درجات نارية لعمال الأماكن التي بحاجة لذلك، والتعويض النقدي عن الإجازات التي لا يأخذها العامل، وتثبيت المؤقتين، واعتبار العمال الذين يسقطون في ميدان العمل شهداء عمل لهم كافة حقوق من يسقط شهيداً في ساحة القتال. وبحسب المداخلة، ما دام هناك تحديد لسقف الفاتورة الصحية وعقود الضمان الصحي، فلن تلبى حاجة العمال، ويجب إعادة مدرسة ومعهد الاتصالات للعمل وتعيين الخريجين في مؤسسات الدولة. مداخلة مكتب نقابة التنمية الزراعية: طالبت بإعطاء طبيعة الاختصاص للعاملين من الدرجة الثانية، والضمان حسب الأسعار الرائجة، وتشميل عمال «الحرائق» والذين يقومون بأعمال شاقة وبالأعمال المجهد، وتثبيت العمال المؤقتين، وعمال الدواجن والزراعة بعقود سنوية، وتعيين الخريجين من الثانويات والمعاهد الزراعية، وصيانة المباني، وتركيب الطاقة الشمسية للدوائر، وتأمين السماد وتخفيض سعره، وإنشاء معمل عصائر للحمضيات، وأحواض بحرية للأسماك، وممثل لشتول الخضروات «بنندورة - فليفلة...»، وتزويد المراكز الزراعية التابعة للدولة بالشتول الاستوائية.

مصفاة بانياس

وطالبت مداخلة نقابة النقل البري بحل المشكلة عندما يعطل جهاز، حيث قد تستغرق مراسلة الإدارة العامة فترة طويلة وتتأخر مخصصات المازوت، وطالبوا بحل المشكلة مباشرة من شركة محروقات ومن الشركة المتابعة للجهاز. مداخلة مكتب نقابة مصفاة بانياس: منذ 2018/ م مشاكلنا مع وزارة التنمية الإدارية، والمسابقة المركزية كانت فاشلة بكل المقاييس، وتطبيق العدالة في طبيعة العمل والحوافز بين العمال، وأخطر ما يصيب المصفاة هي حالة التوقف والتشغيل، هناك 80/ حالة تشغيل وتوقف، يعني بمثابة عمر عمل المصفاة 80/ سنة، وهذا يؤدي إلى اهتراء المصفاة، وطالبوا باللباس العمالي المناسب وتبديل الوجبة الغذائية بعينية، لكن طالبوا بإعادة البيضة لعمال المصفاة لأنها ضرورية جداً ويجب أن يأكلها العامل. مداخلة النقل البحري: لا مبرر لوجود قانونين

العمالي طريقه طويل، من الفرع إلى الإدارة العامة إلى اللجنة الوزارية... وأحياناً إلى اللجنة الاقتصادية. وطالب العمال باختصار الوقت وإعطاء المدراء حق التصرف بصرف هذا المستحق، وإن مصفاة بانياس بحاجة إلى عمال، وإلى إعادة تعميم أيضاً، وإصلاح الكثير من الأجهزة، وتم طرح ذلك على الوزير مراراً، ويبقى القرار مركزياً. إن من يعرف واقع المصفاة هم عمالنا، والفنيون هم الأدرى في الإصلاح والصيانة والأجهزة التي بحاجة لتبديل. وطالب التقرير بإنشاء جامعة جديدة لفرع الكيمياء والبتروكيماويات.

تحدثت مداخلة مكتب نقابة البناء والإسمنت عن ضرورة دعم الشركات الإنشائية، من خلال تأمين الكوادر والحفاظ عليهم وتحسين واقع الآليات، وتأمين المازوت اللازم لعمل هذه الشركات، وتثبيت العقود السنوية، وتعويض دوام عطلة يوم السبت.

مداخلة مكتب نقابة عمال الدولة والبلديات: طالبت بإصدار قانون العاملين في الدولة بصيغته الجديدة، وتأمين الوجبة الغذائية واللباس العمالي والنقل لعمال النفايات الصلبة، وعمال الصرف الصحي ورش المبيدات وعمال النظافة، وتصنيفهم بفرقة الأعمال المجهد، وتحسين الضمان الصحي لهم، وأن يتم تعيين عمال نظافة من قبل الوحدات الإدارية حسب الحاجة، والاهتمام بمطالب وحقوق جنود الإطفاء وتأمين كامل المعدات والحقوق، والاستعاضة عن اللباس العمالي بتعويض نقدي أو قسائم السورية للتجارة، والمطالبة بحل إسعافي للراتب.

فرع للتبغ

مداخلة مكتب نقابة الغذائية: طالبت بإحداث فرع للتبغ في طرطوس بدل الدوائر، مع العلم بأنها تمتلك كل المقومات لهذا الإحداث، وتثبيت 400/ عامل حيث يمتلكون الخبرة، وطالبوا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بزيارة العمال في مواقع عملهم لترى مدى أهمية تشميلهم بالأعمال المجهد، وأن تشمل عبارة «الخبز خط أحمر» العاملين على إنتاج هذه المادة الرئيسية، ويمكن اعتبار عمال المخابز أكثر مظلومية، حيث العمل 12/ ساعة، وفي أوقات حرجة ومعظمهم نساء، والراتب ومتمماته لا تتناسب مع جهودهم، وكثير من المخابز بحاجة لعمال وفنيين جدد، وعند أي عطل في كثير من الأحيان يستدعون العمال والفنيين المتقاعدين من بيوتهم، وطالبوا بإعطاء الحق للمدير بالتصرف في تأمين المبيت لعماله وخاصة أن معظم عملهم ليلي، والشركة العامة للمياه تمتلك ميزانية كبيرة وواردات كبيرة أيضاً فلماذا لا ينعكس هذا إيجابياً على العامل؟ بالعكس من ذلك أوقفت حصة الندوات الثلاث التي كانت تتبع المياه مباشرة للمواطن وأوقفت حصص العمال من عبوات المياه.

مداخلة مكتب نقابة الكهرباء: طالبت بإعادة تفعيل المكافآت بعد توقف نظام الحوافز،

تميز هذا المؤتمر من خلال التقارير والمداخلات المقدمة، بالمطالبة بتغيير بعض الأنظمة والقوانين لبعض المؤسسات المعرلة لنيل حقوق العمال، وكان التقرير المقدم من رئيس الاتحاد على مستوى من الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الطبقة العاملة والمصلحة الوطنية.

تحدث التقرير عن الفجوة الكبيرة بين الدخل والمصروف، وحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عن إيجاد الحلول لهذه الفجوة، وطالب بالحفاظ على الطبقة العاملة كتنظيم وحقوق، لأنها عامل مهم وأساسي في الإنتاج وفي الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، باعتبارها الشريحة الأكبر في المجتمع، وقال: كان أملنا أن يكون من أولويات جدول أعمال الحكومة العمل على تحسين الراتب ثم العمل على المتممات، لأن الراتب هو الذي يستفيد منه العامل بعد التقاعد أما المتممات فتسقط من حقوقه. وطالب بدراسة نظام الحوافز من قبل المؤسسات أولاً لكي يكون أكثر عدلاً، وحمل وزارة «التنمية الإدارية» مسؤولية إيقاف نظام الحوافز، وكان الأجدى أن تعمل على تطوير القوانين والأنظمة لهذه المؤسسات وتحسين أجهزتها الرقابية، وطرح بعض القضايا التي تهم المحافظة بشكل عام؛ منها الاهتمام بالقطاع السياحي، لطبيعة طرطوس السياحية ولدعم الاقتصاد الوطني، والاستفادة من الثروات الطبيعية مثل البحر وثورته السمكية كدول المتوسط، وإنجاز بناء جامعة طرطوس الذي تأخر كثيراً للحد من النفقات الباهظة التي يتحملها أولياء الطلاب. وطالب التقرير بالحد من المركزية التي كانت سبباً أساسياً في عدم حصول المحافظة على مستحقاتها، وأن تكون السلطة التنفيذية في المحافظة هي المخولة بحل مشاكل المحافظة لأنها الأقرب إلى المواطن والمجتمع، وتضمن أن تكون المؤتمرات قادرة على تخريج قرارات وليس توصيات ومذكرات لا تقرأ غالباً.

المداخلات: كانت مداخلات المكاتب مقتضية نوعاً ما وسريعة، بسبب انعقاد المؤتمرات السنوية منذ أسابيع، وكل مكتب قدم تقريراً مفصلاً، وجرى نقاش واسع للمطالب المحقة للطبقة العاملة، ومع الأسف هذه المطالب مرحلة من مؤتمر إلى مؤتمر.

نقابة النفط

ركزت مداخلة مكتب نقابة النفط، على تحسين الراتب ورفع مستوى المعيشة للعامل ولعائلته، وهذه ضرورة حتمية للحفاظ على حياته وكرامته، وركزت الحكومة على المتممات للراتب وأهملت القضية الأساسية وهو الراتب، وخاصة أن المتممات تنزع من ضمن مستحقاته، عند التقاعد، والحكومة عملت مشكلة كبيرة في نظام الحوافز الجديد وغابت عنه العدالة، وأوقفت حقوق العمال بهذا المجال منذ 2022/ م لذلك نطالب بالعودة للنظام القديم لأنه أكثر عدالة للحقوق العمالية، واللباس

كل زيادة بالراتب تزداد أسعار السلع الاستهلاكية الأكثر إلحاحاً وبنقى في حلقة مفرغة

هيكل إداري رسمي جديد قيد الإحداث باسم «هيئة البيانات الشخصية»!

تداولت وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي خبراً يقول إن وزارة الاتصالات والتقانة انتهت من إعداد مشروع صك تشريعي يقضي بإحداث هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى «هيئة البيانات الشخصية»!



التابعة لوزارة الاتصالات والتقانة تُعنى في بعض مهامها ومسؤولياتها بالبيانات الشخصية، بما في ذلك ضبطها وحمايتها وهي: «الهيئة الناظمة للاتصالات - الشركة السورية للاتصالات - والهيئة العامة لخدمات الاتصالات اللاسلكية - والهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات - والشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية»، وجميعها تتبع لوزارة الاتصالات والتقانة!

فعلى سبيل المثال ورد في المادة الأولى من قانون إحداث الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات في التعريفات ما يلي:

«أمن المعلومات: الوسائل والتدابير الخاصة بالحفاظ على سرية وتوافرية وسلامة المعلومات وحمايتها من الأنشطة غير المشروعة التي تستهدفها».

«فريق الاستجابة للطوارئ المعلوماتية: فريق مختص بتكنولوجيا المعلومات وأمنها، مهمته مساعدة الجهات العامة والخاصة والشركات والأفراد على الاستجابة والحد والوقاية من الحوادث الأمنية المعلوماتية وتقديم الدعم اللازم بهذا المجال».

ولا ننسى كذلك ما هو مبوَّب في قانون «التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية» من أحكام بما يخص البيانات الشخصية وحمايتها أيضاً!

فمن ضمن التعاريف الواردة في متن القانون بموجب المادة 1/ ما يلي:

«الخصوصية: حق الفرد في حماية أسراره الشخصية والملاصقة للشخصية والعائلية ومراسلاته وسعته وحرمة منزله وملكيته الخاصة وفي عدم اختراقها أو كشفها دون موافقته».

وبموجب المادة 23 من القانون أعلاه، حول انتهاك حرمة الحياة الخاصة، ورد التالي:

وفي تتمة الخبر أن إحداث الهيئة أتى انطلاقاً من التطور الكبير والمتسارع الذي شهده قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات عالمياً، والذي تراقف مع انتشار الإنترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي بشكل واسع جداً، والذي أدى بدوره إلى زيادة في استخدام بيانات المستخدمين وانتشارها على الشبكة بشكل غير مضبوط، وأوجد الحاجة للحفاظ على خصوصية البيانات، وتنظيم عملية جمع المعلومات الشخصية ومعالجتها واستخدامها ونقلها على نحو يكفل سرّيتها وخصوصاً في ظل المخاطر المتزايدة في الكشف عنها وإساءة استخدامها بفعل التطور المتعاظم لأنظمة الذكاء الصناعي.

تأخر يسقط المبررات!

تجدر الإشارة إلى أن مشروع الصك التشريعي، الذي انتهت وزارة الاتصالات والتقانة من إعداده أخيراً، ليس بجديداً!

فقد سبق أن كشف معاون وزير الاتصالات والتقانة الدكتور غسان سابي لوكالة سانا بتاريخ 2021/4/18 أن الوزارة تعمل على إعداد مشروع قانون خاص بحماية البيانات الشخصية مبنياً أن القانون الجديد سيضمن إنشاء هيئة أو «مركز حماية البيانات الشخصية».

وقد مضى على إعداد مشروع القانون من قبل وزارة الاتصالات والتقانة ثلاث سنوات تقريباً حتى الآن، وهذه المدة الطويلة التي تم استغراقها ربما تسقط معها مبررات «التطور الكبير والمتسارع الذي شهده قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات عالمياً»، وغيرها من المبررات والذرائع الأخرى المسوّقة!

جهات متعددة بمهام متشابكة!

وللتذكير فإن هناك العديد من الجهات الرسمية

جديد يعنى بالبيانات الشخصية، وما هي المهام والمسؤوليات المستجدة التي يمكن أن تناط بالهيئة قيد الإحداث وغير موجودة من ضمن مهام الجهات أعلاه، أو لم يتم لحظها في قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية، سوى المزيد من التضخم الإداري، الذي قد ينجم عنه تداخل في المهام والمسؤوليات والواجبات فيما بين الجهات الرسمية والخلاف عليها؟ والأكثر من ذلك أن التشابك في المهام والمسؤوليات قد ينجم عنه ما هو أسوأ من الخلاف عليها فيما بين الجهات العامة، وصولاً للتهرب من بعضها وتجييرها عند الضرورة بكل سهولة!

«يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر والغرامة من مئة ألف إلى خمسمئة ألف ليرة سورية كل من نشر عن طريق الشبكة معلومات تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه حتى ولو كانت تلك المعلومات صحيحة».

وبموجب المادة 24 منه، حول الضابطة العنلية المختصة، ورد التالي:

«تحدث في وزارة الداخلية ضابطة عدلية مختصة تكلف باستقصاء الجرائم المعلوماتية وجمع أدلتها الرقمية والقبض على فاعليها وإحالتها إلى المحاكم الموكل إليها أمر معاقبتهم».

فما هي القيمة المضافة من إحداث هيكل إداري

تمهيد إضافي لابتلاع الحقوق... وعلى المتضرر مراجعة القضاء!!



لترفع للجهات المعنية للمعالجة كان نهاية شباط، وقد انتهت مدة الوعد المقطوع، ولم يصدر أي مستجد بشأن أصحاب البطاقات المغلقة! أما المستغرب فهو تغييب الجهات المعنية التي بيدها الحل والربط بهذا الموضوع بالنتيجة، مع العلم أن الأمر محصور بالمؤسسة وبمهامها وواجباتها ومسؤولياتها، وبقرار مسؤول من قبلها فقط لا غير!

فحديث مدير عام المؤسسة خلال البرنامج الإذاعي لا يؤكد النفي، بقدر ما يؤكد النوايا المبيّنة تجاه حقوق بعض المكتتبين لديها لابتلاعها، استقواءً بقانون إحداث المؤسسة! وما يؤكد هذه النوايا سبق أن تمّ اتخاذ إجراء به، تمثّل تنفيذياً من خلال عدم منح هؤلاء بطاقات من أجل استكمال تسديد أقساطهم مطلع العام الحالي، وبحيث لُقّبوا بأصحاب البطاقات المغلقة بالنتيجة، الأمر الذي يسقط الادعاء بأن الأمر عبارة عن إشاعة لا أساس لها من الصحة!

ولعل عبارة «على المتضرر مراجعة القضاء المختص»، بغض النظر عن كونها تصب في خانة التأكيد الإضافي على النوايا المبيّنة تجاه حقوق أصحاب البطاقات المغلقة، فهي بعيدة كل البعد عما هو مفترض من دور اجتماعي للمؤسسة بحسب مرسوم

لم يحسم ملف أصحاب البطاقات المغلقة من المكتتبين على السكن الشبّابي لدى المؤسسة العامة للإسكان بعد، على الرغم من كثرة الحديث عن حقوق هؤلاء التي فد تذرّوها الرياح بجرّة قلم من قبل المؤسسة، بعد سني الانتظار الطويلة للحصول على بيت العمر، الذي لم تلتزم المؤسسة بمواعيد إنجازهِ وتسليمهِ إليهم، فغالبية هؤلاء هم من المكتتبين على السكن الشبّابي في عام 2004، وكان من المفترض أن يكونوا قد استلموا بيوتهم منذ سنوات!

ففي آخر المستجدات أن مدير عام المؤسسة العامة للإسكان راما ظاهر، خلال حديث إذاعي لبرنامج المختار بتاريخ 2024/2/26، نفت ما يشاع حول قيام المؤسسة بإلغاء الاكتتاب لمن انقطع عن التسديد لمدة 8 أشهر متصلة، وأكدت أنه لا أساس له من الصحة!

بالمقابل أوضحت أن قانون المؤسسة يلغي الاكتتاب لمن انقطع عن التسديد من دون إنذار أو إخطار، وبأن لدى المؤسسة إجراءات تقوم بها حالياً تتعلق بإعادة تدقيق بيانات ومعلومات البطاقات المغلقة للوصول إلى آلية معالجة أو آلية تسوية، وفي حال كان القرار النهائي بالإلغاء فعلى المتضرر مراجعة القضاء المختص! الوعد المقطوع من قبل مدير عام المؤسسة من أجل الانتهاء من عمليات التدقيق والانتقال إلى مرحلة الحل

بالتالي عن ارتفاع تكاليفها كنتيجة لذلك، والتي تعوضها من جيوب المكتتبين لديها، وعلى حساب سني عمرهم!

عسى تعيد المؤسسة العامة للإسكان، والجهات المعنية المغلقة التي بيدها الحل والربط، النظر بحقوق المكتتبين من أصحاب البطاقات المغلقة!

والأهم عسى تلتزم المؤسسة بمسؤولياتها وواجباتها على أتم وجه، ولا تلقي باللوم على المكتتبين لديها، أو تتدرّع بارتفاع التكاليف التي تنجم عن تأخيرها بالتنفيذ قبل أي شيء آخر!

قبل المؤسسة».

لكن على ما يبدو أن مرسوم الإحداث الذي تستقوي به المؤسسة على أصحاب الحقوق يطال هؤلاء بحال تخلفوا عن تسديد بعض الأقساط، مع غض النظر عن المبررات الاضطرارية الكثيرة لهذا التخلف، خاصة الواقع الاقتصادي المعيشي وظروف الحرب والنزوح والتشرّد خلال السنوات الماضية والمستمرّة بنتائجها، لكن هذا المرسوم يستتعي المؤسسة من مسؤولياتها عن التأخير والانحراف في برامجها الزمنية بالرغم من الاعتراف بها، كما يعفيها من المساءلة

إحداثها!

فمن أهم أهداف المؤسسة بحسب مرسوم إحداثها «المساهمة بتلبية الاحتياجات الإسكانية، وبشكل خاص الإسكان الاجتماعي، وتعزيز مفاهيم السكن الاقتصادي، والارتقاء بمستوى العمران».

بقي أن نشير إلى أن مدير عام المؤسسة بسرّرت التأخر بتنفيذ وتسليم المشاريع بأن «سببه الأساسي هو تأخر المكتتبين بالدفع، إضافة لارتفاع غير المسبوق بالتكاليف، علاوة على وجود انحراف عن البرامج الزمنية لبعض العقود من

مجدداً: حول مكان اجتماعات الدستورية



كشف غير بيدرسن، المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، خلال إحاطته الشهرية لمجلس الأمن يوم 27 شباط، عن أنه وجه دعوة لعقد الجلسة التاسعة للجنة الدستورية المصغرة في مدينة جنيف السويسرية في نهاية شهر نيسان القادم.

مركز دراسات قاسيون

الجلسة الثامنة للدستورية المصغرة، كانت قد عقدت في جنيف نهاية أيار 2022، ولم تعقد بعدها أي جولة جديدة خلال العامين الماضيين.

أول اجتماع للدستورية، بدأ نهاية تشرين الأول 2019، ما يعني أنها قد عقدت خلال 4 سنوات ونصف، ثمانية اجتماعات، كل منها استمر وسطياً 5 أيام عمل، بمعدل 4 ساعات عمل يومياً. أي أن اللجنة عملت طوال هذه السنوات لمدة 160 ساعة تقريباً، وهو ما يوازي عملاً لمدة 20 يوماً... أربع سنوات ونصف، بعشرين يوم عمل... وبناتج إجمالي ليس ظلاماً القول إنه صفر أو قريب من الصفر.

بالعودة إلى اللحظة الراهنة، والدعوة الجديدة التي وجهها بيدرسن، فمن المفيد، وقبل نقاش الوضع الراهن للجنة ومستقبلها ودورها ضمن الحل السياسي، أن نعرض بالنص وبشكل كامل، الجزء من إحاطة بيدرسن الأخيرة المتعلقة باللجنة.

إحاطة بيدرسن

قال بيدرسن ضمن إحاطته يوم الثلاثاء الماضي، 27 شباط، بما يخص اللجنة، ما يلي: «منذ أكثر من ثمانية عشر شهراً، وجهت الدعوة لعقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية في جنيف. ولم تعقد تلك الدورة لأن روسيا، كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف هذا الشهر، لم تعد تعتبر سويسرا مكاناً محايداً، ولم تقبل الحكومة السورية بالحضور إلى جنيف نتيجة لذلك. لقد كنت واضحاً منذ البداية فيما يتعلق بعدة

نقاط. دعوني أذكر بأربع منها: أولاً، ذكرت الجميع بأن الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية، اتفقتا بموجب المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للألحة الداخلية على جنيف كمقر للجنة، وشدتاً على أن العملية ينبغي أن تسير دون تدخل خارجي. ثانياً، بوصفي ميسراً، قلت إنني سأبحث عن حلول خلاقية لإيجاد طريقة للمضي قدماً، بما في ذلك استكشاف جميع البدائل الممكنة. ثالثاً، قلت إنه إذا توصلت الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية إلى توافق حول مكان آخر غير جنيف، فسوف أدم ذلك التوافق. ورابعاً، قلت إنه يجب التغلب على هذه القضية غير السورية لضمان استمرار العملية بقيادة ملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة.

واسترشاداً بهذا النهج، وعلى مدى ثمانية عشر شهراً، وبدعم من مختلف الأطراف الخارجية الرئيسية، بما في ذلك الدول الضامنة لعملية أستانا ولجنة الاتصال العربية، تم طرح أماكن مختلفة، ولكن للأسف فإن الواقع هو الآتي: لم يتمتع أي منها حتى الآن بالحد الأدنى من التوافق المطلوب - أي موافقة الطرفين السوريين أو موافقة الدولة المضيفة. وكنت قد حضرت من أننا سنصل إلى هذه النقطة عندما تم طرح مسألة تغيير المقر للمرة الأولى منذ 18 شهراً.

وقد اقترحت مؤخراً بديلاً آخر، وهو إمكانية عقد الدورة التاسعة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وأعرب عن تقديري لزملائي في نيروبي على إبدائهم الاستعداد للقيام بكل ما هو مطلوب للاستضافة. وقد أثنيت على هذا المخرج للأطراف السورية. كما قمت بنقل اقتراح آخر من طرف سوري إلى الطرف الثاني بشأن عاصمة إقليمية بديلة.

ولكن يؤسفني القول إنه لم يتم التوصل إلى توافق بين الأطراف السورية حول أي من الموضوعين، كما لم يتم التوصل إلى توافق حول الاقتراحات السابقة.

وحيث إنني لم أدرج جهداً لإيجاد مكان بديل، أعتقد أن الطريق الوحيد للمضي قدماً في هذا التوقيت هو العودة للاجتماع مرة أخرى في جنيف على الأقل كمقترح توفيقى طالما لم يتم التوافق على مقر بديل - مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام بدائل أخرى لمقرات بديلة للدورات القادمة إذا ما تم التوافق عليها. وكنت قد أشرت إلى هذا الأمر منذ بعض الوقت على أنه قد يكون السبيل الوحيد للمضي قدماً إذا لم يتم التوصل إلى بديل. ومن ثم، فقد اتخذت قراراً بإصدار الدعوات الرسمية لعقد الدورة التاسعة في جنيف في نهاية شهر نيسان، وسأقوم بتوجيه الدعوات اليوم. وأناشد الأطراف السورية أن تستجيب بشكل إيجابي، كما أناشد الأطراف الدولية الرئيسية لدعم جهود الأمم المتحدة كميسر والامتناع عن التدخل في مكان اجتماع السوريين.

أعتقد أنه من المهم أن تتعهد اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن وأن تواصل عملها. فتعليق عمل اللجنة إلى أجل غير مسمى لن يؤدي إلا إلى تقويض مصداقيتها وعملها». انتهى الاقتباس.

بيدرسون: أعتقد أنه من المهم أن تتعهد اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن وأن تواصل عملها فتعليق عمل اللجنة إلى أجل غير مسمى لن يؤدي إلا إلى تقويض مصداقيتها وعملها

المكان

يقول بيدرسن إن أول مرة طرح فيها تغيير مقر عقد اجتماعات اللجنة كانت قبل 18 عشر شهراً، وينسى أو يتناسى أن المرة الأولى هي بالضبط قبل 52 شهراً، أي في اليوم الأول، وفي الجلسة الافتتاحية لعمل اللجنة نهاية تشرين الأول 2019؛ حين طرحت منصة موسكو للمعارضة السورية اقتراح نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق مع تأمين الضمانات اللازمة وبإشراف الأمم المتحدة، وطرحت في الوقت نفسه أن يتم بث كل جلسات اللجنة الموسعة والمصغرة بشكل مباشر وبالصوت والصورة، كي يعرف السوريون ماذا يقول من يدعون تمثيلهم من مختلف الأطراف حول مستقبل بلادهم، وحول مستقبلهم هم وأولادهم.

لا يمكن لوم بيدرسن بطبيعة الحال على نسيانه أو تناسيه لهذا الاقتراح، لأنه ليس إلا ميسراً بين الطرفين السوريين المشكلين لثلاثي اللجنة، أي النظام والمعارضة، واللذين - وبالإضافة إلى قسم من الثلث الثالث «المجتمع المدني» - قد عبراً منذ تلك اللحظة وحتى وقت قريب، وبأشكال مباشرة وغير مباشرة، وبما يكفي من الوضوح، أنهما غير مستعدين للتفكير حتى بمثل احتمال كهذا، ومستعدون للتفكير بكل عواصم العالم تقريباً، وبكل مقرات



الحل والتفاوض المباشر والانتقال إلى دمشق



دعم من أي نوع، والتعويض الكامل، وإنهاء أي حقوق أو مكتسبات تاريخية حصلت عليها الطبقات المنتجة، وإنهاء أي طابع إنتاجي ضمن البلاد، وتعميق النشاط المالي الإجرامي وتكريسه بوصفه النشاط الأساسي السائد «الأمر الذي تم إنجاز قسم مهم منه، وباستخدام العقوبات كإحدى أدوات التحفيز الأساسية بهذا الاتجاه».

4- بين المفردات السياسية، تكريس الضعف العسكري في سورية وقوننته، ليس عبر تعزيز تقسيم سورية فحسب، بل وعبر الانطلاق القانوني المسبق من اشتراطات تتعلق بحجم الجيش العامل، وأصناف الأسلحة، والخ «على الطريقة اللبنانية مثلاً».

5- بين المفردات السياسية أيضاً، النقل النهائي والعلني للبارودة من كتف إلى كتف، أو حتى إلقاؤها أرضاً، أي الانخراط في عملية تطبيع مع الكيان برعاية إسرائيلية أردنية... يتضمن ذلك بطبيعة الحال إخراج القوات الإيرانية من سورية «والقوات الإيرانية فقط، مع بقاء الآخرين، بل ومع احتمال دخول قوات جديدة على الخط «أردنية مثلاً»».

6- تحويل فكرة «اللامركزية»، من شعار وأداة للحكم يمكن للسوريين الاتفاق عليها وعلى حدودها بما يخدم مصالحهم، إلى أداة تنفيذية لعملية «تغيير سلوك النظام»... ولعل نشاط الأمم المتحدة مؤخراً في هذا الصدد، دون غيره، يسمح ببناء هكذا اقتراض، خاصة أن علامات التجاوب ضمن السياق نفسه، قد ظهرت من عدة أطراف بالتزامن.

7- مشروع «خ.م.خ»، مشروع طرفاه هما الغرب والنظام، والمعارضة السورية ليست طرفاً فيه، والقرار 2254 ليس أساساً له. ولذا فإن على أولئك الذين يطمئنهم كلام الغربيين عن «طي صفحة هذا المشروع»، أن يفكروا بطريقة معاكسة تماماً، فطرح المشروع بوصفه أداة لتنفيذ 2254، كان الخطوة الأولى «في الحقيقة الثانية بعد شعار تغيير سلوك النظام».

وليس عسيراً رؤية أنه ضمن «العدة» اللازمة لاستكمال مشروع كهذا، أن يتخلى الغرب والعرب عن القسم من المعارضة الذي سبق لهما أن روجا له، «فليست المعارضة طرفاً في الخطوة مقابل خطوة التي تتلخص باتفاق مفترض تحت ومن ثم فوق الطاولة بين النظام والغرب، وهذا التخلي بات واضحاً لكل ذي نظر»، وأن يتخلى النظام بالمقابل تدريجياً عن صيغة أستانا وعن أطرافها وعن علاقاته بتلك الأطراف.

سبق لمركز دراسات قاسيون أن عرض في مادة مطولة مشروع «خطوة مقابل خطوة»، وبين أن دونه عوائق موضوعية وذاتية كثيرة تجعل من تحقيقه أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة. وهنا نضع رابط تلك المادة التي كان عنوانها: «من تغيير سلوك النظام إلى خطوة مقابل خطوة... أين وصلت اتفاقات تحت الطاولة مع الغرب؟»، ونقتبس منها اقتباسين طويلين ضروريين، الأول يصف جوهر مشروع خطوة مقابل خطوة، والثاني يناقش حظوظ نجاحه.

جوهر «خطوة مقابل خطوة»

«المشروع من حيث الجوهر يتضمن ما يلي:

- 1- منع إعادة توحيد سورية، والأداة الأهم في ذلك، هي إيجاد طريقة لشرعنة كل السلطات المسيطرة حالياً، على كل مناطق النفوذ في سورية «ضمننا» «سورنة النصر»».
- 2- إغراء القوى المهيمنة ضمن مناطق النفوذ في سورية، برفع اللاءات الثلاث عنها، مقابل «تغيير السلوك»، والذي يتكون من عدة مفردات، اقتصادية، وسياسية، واستراتيجية.
- 3- بين المفردات الاقتصادية الأساسية، استكمال تنفيذ مشاريع صندوق النقد والبنك الدوليين في سورية التي بدأت منذ 2005؛ أي الوصول بسورية إلى حالة قانونية اقتصادية، تشبه تلك التي يعمل عليها الرئيس الأرجنتيني الحالي: إنهاء أي دور للدولة؛ وإنهاء أي

الدستورية و«خطوة مقابل خطوة»

المنتج للتطور التاريخي لعمل وساطة الأمم المتحدة في سورية متمثلة بمبعوثها الخاص، يمكنه أن يستنتج أن طرح بيدرسن لما أسماه «خطوة مقابل خطوة»، يمكن أن يكون قد جرى لملء الفراغ بعد توقف جولات جنيف، ومن ثم بعد تعثر إحراز تقدم ضمن اللجنة الدستورية، وخاصة بعد انقطاع عملها نهائياً خلال السنتين الماضيتين.

هكذا بدا الأمر في بدايته بالنسبة لكثيرين، ولكن ما جرى بعد ذلك، وخاصة خلال السنتين الأخيرتين، قد بين بما يكفي من الوضوح، أن مشروع «خطوة مقابل خطوة»، هو في جوهره مشروع أمريكي الغرض منه ليس تطبيق 2254، بل العكس تماماً؛ الغرض منه هو منع تنفيذ القرار نهائياً، من خلال ما أسماه البريطانيون عام 2016 «تغيير سلوك النظام»، وبعض العقوبات، وعبر آلية «خطوة مقابل خطوة»، ومروراً بتكريس تقسيم الأمر الواقع عبر التلطي وراء فكرة «اللامركزية» وبالذات عبر إساءة استخدامها، ووصولاً إلى وضع يتم فيه نقل البارودة من كتف إلى كتف، أو حتى إلقاؤها نهائياً، بما يسمح بدمج سورية ضمن مشروعات «أبراهام» ومشتقاتها.

الأمم المتحدة فيها، بما فيها في نيروبي، ولكن غير مستعدين للجلوس إلى طاولة واحدة في دمشق.

الرفض الصريح والضمني السابق لنقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، لم يكن أمراً صادماً؛ فهو استمرار بقوة العطالة للرفض الفعلي لفكرة الحل السياسي من أصلها، من جانب المتشددين في الطرفين؛ لأن أول ما يتطلبه الحل السياسي هو اعتراف الطرفين ببعضهما ببعض دون أية مواربة، والعمل على الوصول إلى توافقات، وانتقال اللجنة الدستورية إلى دمشق، كان، وما يزال يعني اعترافاً متبادلاً ملموساً، وبدءاً فعلياً للتفاوض الحقيقي، وهذا أمر لم يكن وارداً في أذهان المتشددين الحالمين بالحسم أو بالإسقاط.

بكل الأحوال، فإن صفوف المقتنعين بأهمية نقل، ليس فقط للجنة الدستورية، بل والتفاوض المباشر في مرحلة لاحقة، إلى دمشق، اتسعت بشكل مستمر منذ تشرين الأول 2019. والظرف الموضوعي وتطوراته خلال السنوات الأخيرة، قد فتحت المجال للمتدربين في حسم خيارهم، خاصة مع الاتساح المتعاظم لمعنى مشروع «خطوة مقابل خطوة».

طرح بيدرسن لما أسماه «خطوة مقابل خطوة» يمكن أن يكون قد جرى لملء الفراغ بعد توقف جولات جنيف





بعض المعارضين على عدم الذهاب إلى دمشق على أنه إصرار على عدم الاعتراف المتبادل وعلى عدم الاعتراف بالحوار بوصفه الطريق الوحيد للحل في سورية. ولا يمكن تفسير ذلك بشكل آخر».

الحقيقة أن الحوار الجاري في جنيف كان منفصلاً نهائياً عن الواقع السوري وتطورات. وضع اللجنة السورية في حضان الشعب السوري تحت أنظاره وبشكل نؤمّ فيه أكبر علنية ممكنة، لأنه في الزوايا المظلمة يتم عملياً تنظيم الألاعيب وتلفيق الأكاذيب، لذلك من المهم أن تكون هناك علنية قصوى في الإضاءة على اللجنة الدستورية في دمشق، ونحن من طرفنا كمنصة موسكو وجبهة التغيير والتحرير وحزب الإرادة الشعبية نطالب ببحث كامل ومباشر لأعمال اللجنة الدستورية كي يرى الشعب السوري الجميع ماذا يقول وماذا يفعل... نحن موجودون في هذه اللجنة وليس لدينا ما نخفيه، ولا نعتقد أن الآخرين لديهم ما يخفونه. لذلك لماذا عدم الإصرار على نقل وقائع عمل اللجنة الدستورية بشكل كامل. أنا لا أقول نقل عمل لجان الصياغة الصغيرة... إلخ أتكم عن اللجنة الصغيرة واللجنة الموسعة. اللجنة المصغرة 45 واللجنة الموسعة اجتمعت مرة واحدة والتي كانت 150 شخصاً، هذا ممكن نقله بشكل مباشر. دعونا نتعلم العلنية والمكاشفة والمصارحة، وليكن الكل صفحة مفتوحة أمام الشعب السوري لكي يعلم الشعب من هو من... هذا الشيء ضروري.

حينما اقترحنا هذا الاقتراح توقعنا أن أول من سيوافق عليه هو وفد الحكومة السورية، ولكن إلى الآن لم ينبسوا ببنت شفة حول هذا الموضوع، واستغربنا بشكل شديد لماذا لم يحددوا موقفاً من هذه العملية؟ هل لأنهم لا يريدون الاعتراف بوفد المعارضة وأن يستمروا في حالة عدم الاعتراف المتبادل؟ هل لأنهم لا يعتبرون الحوار هو الطريق الوحيد للحل؟ لذلك لتبديد هذه الشكوك، على الأطراف أن تعلن موافقتها على نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق لأن نقلها يعني تفعيل القرار 2254 لتطبيقه من كامل جوانبه». انتهى الاقتباس.

اللجنة الدستورية إلى دمشق؟ أولاً، يعني خلق حالة استمرارية في عمل اللجنة الدستورية، حالة عمل يومي. كما قلت منذ قليل، خلال عامين، اجتمعت اللجنة الدستورية فقط 28 يوماً كل يوم وسطياً 4 ساعات وأحياناً ساعتين.

الواضح من سرعة هذا العمل أنه لن يؤدي إلى الوصول إلى دستور خلال فترة قريبة، ونحن مستعجلون، والشعب السوري مستعجل أكثر من أجل حلحلة الأزمة السياسية وحلحلة الموضوع القائم وحلحلة المشكلة السورية والبدء بالحل السياسي.

الاستمرارية اليومية لعمل اللجنة ستسمح بإنهاء العمل بفترة قياسية سريعة.

ثانياً، من الناحية السياسية، نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق يعني إنهاء عدم الاعتراف المتبادل بين الطرفين اللذين يتفاوضان في جنيف. إلى الآن كانت هناك حالة عدم اعتراف. حالة عدم الاعتراف كانت تتمظهر في أن كل طرف يسمي الطرف الآخر بتسميات ما أنزل الله بها من سلطان ولا تؤدي إلى خلق أجواء مناسبة للحوار.

ثالثاً، نقل الأعمال إلى دمشق لا يعني فقط إنهاء عدم الاعتراف، وإنما أيضاً الاعتراف بأن الحوار هو الطريق الوحيد للحل، لن يكون هناك إسقاط ولا حسم عسكري، سيصبح الحوار الذي يجري في دمشق تحت إشراف ورقابة وحماية الأمم المتحدة وأريد أن أركز على هذه النقطة. البعض حينما نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق قال «تريدون أن تسلموا المعارضة لقمة سائغة لأجهزة أمن النظام؟» قلنا لهم «بالله عليكم، إذا كان وفد المعارضة سينذهب إلى دمشق وبالأساس قسم منه موجود في دمشق والقسم الذي هو غير موجود في دمشق إلا يمكن للأمم المتحدة أن تتكفل بحمايته وأن تأخذ من الحكومة السورية والنظام السوري الضمانات الضرورية والكافية بدعم من الأطراف الدولية صاحبة العلاقة لضمان أمن وسلامة وسير عمل اللجنة الدستورية على الأراضي السورية؟ لماذا الإصرار من قبل بعض المعارضين على عدم الذهاب إلى دمشق إذا كان هنالك ضمانات؟ أفهم الإصرار من قبل

سادساً: الافتراض الخاطئ وقصير النظر بأن حالة الإنهاك القصوى التي وصل لها الشعب السوري، يمكن أن تدفعه للقبول بأي شيء وبكل شيء، بما في ذلك القبول بالتطبيع مع الصهيوني». انتهى الاقتباس.

النتيجة؟

النتيجة هي أن منع عقد أي جولة جديدة من الدستورية، سواء عبر التذرع بعدم الاتفاق على مكان انعقادها أو غير ذلك من الذرائع، هو ضرورة من ضرورات «خطوة مقابل خطوة»، التي تتطلب تحييد منصات المعارضة المعترف بها في 2254 كطرف مفاوض للنظام، وعبر تحييدها، تحييد 2254 نفسه، وتحييد الحل السياسي بأكمله بالحصول.

دمشق!

هذه الوقائع الجديدة، تضيف إلى كل الحجج السابقة حول ضرورة نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، حجة إضافية راهنة وشديدة الأهمية، فنقل أعمال اللجنة إلى دمشق لم يعد أداة للحفاظ على اللجنة نفسها فحسب «التي من غير المتوقع أن تعقد أي جولة جديدة خارج سورية، وحتى إن عقدت اجتماعات إضافية فلن تنتج شيئاً»، بل أداة في الحفاظ على الحل السياسي وعلى القرار 2254 وعلى أستانا كطرف أساسي في ضمان تنفيذه...

وبالتبعية، فإن نقل اللجنة إلى دمشق، بات أداة أساسية في منع تكريس تقسيم البلاد وإنهاء دورها، ومحاولات نقلها نهائياً إلى معسكر الأعداء التاريخيين للشعب السوري ولشعوب العالم، خاصة عبر إبقائها في حالة الغوضى الشاملة الهجينة.

ختاماً

ربما من المفيد في هذا السياق أن نختم باقتباس آخر حول الموضوع نفسه، من مؤتمر صحفي للرفيق قحري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، عقده يوم 19 تشرين الأول 2021:

«من الناحية العملية، ماذا يعني نقل أعمال

في الانسلاخ التدريجي عن 2254. والآن حين يقال للبعض: إنه قد تم طي صفحة المشروع، فالمقصود فعلياً هو أن المسرحية التي كانوا جزءاً ضرورياً منها قد انتهت، وبالتالي، سيتم الانتقال للعمل الفعلي الذي لا مكان لهم فيه... «لا لجنة دستورية، ولا تفاوض، ولا انتقال سياسي... هنالك فقط تغيير سلوك»، وترتيبات ثنائية...». انتهى الاقتباس.

حظوظ نجاح المشروع

«حظوظ تنفيذ هذا المشروع - برأينا - منخفضة جداً، للأسباب التالية: أولاً: رسمته المشروع تفترض أن «الطرف الإسرائيلي»، طرف قوي وفعال بالأطراف الإقليمية، وهو الأمر الذي لم يعد يعتقد به سوى المصائبين بقصر نظر سياسي حاد «إن أردنا استخدام تعبير لطيف».

ثانياً: الرسمته قائمة على أن «الطرف الإيراني» ضعيف ومحاصر، ويمكن تطويقه وإخضاعه عبر الترهيب والترغيب، وهو الأمر الذي ينطبق وصف القائلين به على الوصف السابق. ثالثاً: افتراض أن الأمريكي في حالة مريحة تسمح له بتنفيذ مشاريعه، والتأكد من اكتمالها قبل أي تفكير في الانسحاب من المنطقة، وأنه إضافة لذلك، قادر على احتواء تركيا وأخذها إلى صفه ضمن التنفيذ...

رابعاً: افتراض أن الصين وروسيا، ستقفان مكتوفتي اليدين أمام هذا المشروع، الذي يستهدفهما مباشرة عبر استدامة وتعميق الغوضى الشاملة الهجينة في الشرق الأوسط. «من الطريف في هذا السياق، أنه وكما روج الإعلام لفكرة أن السعودية قبلت بالتطبيع مقابل وقف العدوان على غزة وانتهى الأمر، كذلك تروج لأن روسيا قبلت بـ«الخطوة مقابل خطوة»، مرة مقابل شيء ما في أوكرانيا، ومرة مقابل شيء ما يخص العقوبات، وإلخ من تحركات بانسة».

خامساً: الرسمته الكاملة للمشروع، وخاصة بمنتهائها المتعلق بالتطبيع مع الكيان، تتطلب بالضرورة اشتراكاً فاعلاً للسعودية، خاصة في تمهيد الأرضية بهذا الاتجاه. وهذا الركن تلقى ضربة علنية مهمة مع البيانين الأخيرين لوزارة الخارجية السعودية.

إنهاء دعم المواد المقننة... هل يكفي تبرير عدم التقدم للمناقصات؟!

توقفت عمليات توزيع المواد المقننة «رز وسكر» منذ أكثر من عام، فأخر دورة تم توزيعها للمستحقين بموجب البطاقة الذكية كانت في شهر كانون الثاني 2023، وحتى تاريخه لم يتم الإعلان عن دورة توزيع جديدة!



على ذلك فإن المستحقين لهم في ذمة الحكومة مخصصات عام كامل من مادتي السكر والرز، بواقع 12 كغ من الرز ومثلها سكر لكل فرد من المستحقين، والتي من المفترض أن اعتماداتها كانت مرصودة في عام 2023 ضمن الاعتمادات المخصصة لدعم هاتين المادتين في الموازنة العامة! فإين هذه الاعتمادات، وما مصيرها في ظل عدم توزيع المخصصات؟! وما هي الذرائع المستجدة لتبرير استمرار التقصير بتوزيع المواد المقننة، سيراً نحو استكمال إنهاء الدعم عنها كلياً؟

تخفيض الدعم وتقليص الإنفاق على حساب الفقيرين!

تم تخصيص اعتماد 300 مليار ليرة في موازنة عام 2023 لدعم السكر والرز، وهذا الاعتماد لم تُصرف منه أي ليرة خلال العام الماضي بسبب عدم توزيع هذه المواد المقننة لأصحاب الحقوق!

فالدورة التي تم توزيعها خلال شهر كانون الثاني، مطلع العام الماضي، كانت جزءاً من مشتريات «السكر والرز» بموجب مناقصات جرت خلال عام 2022، ومن الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية في موازنة ذلك العام! فالتقصير الحكومي بتأمين المواد المقننة وتوزيعها خلال عام 2023، تنفيذاً لسياسات تخفيض الدعم الجائرة، وتحت عنوان «توجيه الدعم إلى المستحقين»، كانت نتيجة إنهاء الدعم عن السكر والرز خلال عام 2023 بشكل كلي، مع تحقيق وفر في الحسابات النهائية لميزانية عام 2023 بمبلغ قدره 300 مليار ليرة، على حساب الفقيرين من مستحقي الدعم عملياً!

وبالحساب، استناداً إلى الرقم المرصود في موازنة عام 2023 كاعتماد مخصص لدعم السكر والرز، والبالغ 300 مليار ليرة، فإن حصة كل صاحب بطاقة ذكية منه هي 60 ألف ليرة بالحد الأدنى، وذلك لكل أصحاب البطاقات الذكية الـ 5 ملايين «المدعومين وغير مستحقي الدعم»!

الأكثر من ذلك أن مستحقي الدعم اضطروا لشراء هذه الكميات خلال العام الماضي بسعر السوق، السكر بسعر 1350 ليرة/كغ وسطياً، والرز بسعر 8000 ليرة/كغ وسطياً، أي تكبدوا 162 ألف ليرة لقاء 12 كغ من السكر، و96 ألف ليرة لقاء 12 كغ من الرز، وبمجموع قدره 258 ألف ليرة خلال العام لكل شخص مستحق الدعم، أي إن أسرة مكونة من 5 أفراد من مستحقي الدعم تكون قد تكبدت

صعوبات مرتبطة بالعقوبات، وإذا كانت المناقصات المعلن عنها لا تستقطب متقدمين إليها بسبب شروطها المعقدة وآليات تسديد قيمتها طويلة الأمد، فإن نظام عمليات المؤسسة يتيح لها بالمقابل أن تؤمن هذه المواد عبر الشراء المباشر من الموردين، بعيداً عن شروط المناقصات وتعقيدها مع سهولة بتسديد القيمة، علماً أن المؤسسة تتبع هذا الأسلوب بتوريد الكثير من موادها وسلعها المعروضة في مجتمعاتها وصلاتها! فمع قليل من المرونة التي يمكن أن تتبناها الحكومة بهذا المجال تستطيع السورية للتجارة تأمين مادتي السكر والرز بالكميات المطلوبة لبطاقة الذكية عبر الشراء المباشر! وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت قد أعتت المستوردين من تسليم 15% من مستورداتهم، بضغط من المستوردين وبموافقة حكومية، ما يعني التخلي الرسمي عن كميات كبيرة من السكر والرز المستورد، كان يمكن أن تغطي نسبة لا بأس بها من حاجات البطاقات للمستحقين!

فالذرائع المأسوفة لتبرير التقصير في توزيع المواد المقننة، وعدم الإعلان عن البدء بدورة توزيع جديدة، لا تعبر عن عجز السورية للتجارة أو الحكومة، بقدر تعبيرها عن نوايا مبيتة للاستمرار بنهج تخفيض الدعم عن المواد المقننة سيراً نحو إنهائه! وللتذكير فقد سبق لرئيس الحكومة أن صرح أمام مجلس الشعب مطلع العام أنه لن يكون هناك دعم للمواد المستوردة!

عدم التقدم للمناقصات المعلنه من قبل السورية للتجارة، والجديد هو الحديث عن الحجم المالي، أي الاعتمادات المخصصة في موازنة عام 2024 لدعم السكر والرز! ولم يقدم المدير العام أية حلول بديلة يمكن التحويل عليها لتأمين الكميات المطلوبة من مادتي السكر والرز من أجل البدء بدورة توزيع جديدة!

حتى أنه سحب البديل الذي كان قد طرحه رئيس الحكومة بإحلال البرغل بديلاً لمادة الرز المدعوم، حيث قال إنه لا يمكن استبدال المواد المقننة وخاصة الرز بإحلال البرغل مكانها على سبيل المثال والذي تتوفر منه كميات كبيرة، لأن سلوك الناس واستهلاكهم يعتمد على مواد دون أخرى ولا يمكن الاستعاضة عنها.

والحال كذلك فإن اعتمادات الدعم المخصصة في موازنة العام الحالي لمادتي السكر والرز سيتم «توفيرها» أيضاً، ولن تصرف منها ولا ليرة للمستحقين على ما يبدو!

عجز حكومي أم نوايا مبيتة!

التبرير الذي قدمه المدير العام للسورية للتجارة حول عدم التقدم للمناقصات التي يتم الإعلان عنها لا يخلي المسؤولية لا عن المؤسسة ولا عن الحكومة باستمرار التقصير بتأمين المواد المقننة، بحال صدق النوايا والجدية بتأمين الكميات الكافية منها للتوزيع على المستحقين بموجب البطاقة الذكية! فإذا كانت عمليات الاستيراد المباشرة للسكر والرز من قبل السورية للتجارة تواجه

1,290,000 ليرة، على حساب معيشتها وضرورتها الأخرى بسبب سياسات تخفيض الدعم الجائرة!

فهل يمكن اعتبار ذلك وفراً وتخفيضاً للإنفاق تستحق الحكومة الشكر والثناء عليه، أم إجحافاً وظلماً كبيراً بحق الغالبية الفقيرة يوجب افتراضاً مساءلة ومحاسبة الحكومة عليه؟!

استكمال مهمة إنهاء الدعم!

صرح المدير العام للسورية للتجارة، عبر إذاعة شام إف إم نهاية شباط الماضي، بأن توزيع المواد المقننة «السكر والرز» باق على البطاقة الذكية، لكنه أورد أن هناك مشكلة بالتوريدات والحجم المالي والقطع الأجنبي، إلى جانب أن الدورة الواحدة كانت تمتد إلى ثلاثة أشهر، بنحو 35 ألف طن لكل من السكر والأرز، ولكن حالياً لا تُتاح هذه الكميات للمؤسسة لتوزيعها، ولا يمكن البدء بدورة جديدة لتوزيع المواد المقننة إن لم تكن كافية لكامل البطاقات، وطرح إعلاناً لمناقصات السكر والأرز لأكثر من مرة دون أن يأخذها أو يتقدم لها أحداً!

الحديث التبريري أعلاه هو مقدمة لاستكمال مسيرة إنهاء الدعم لمادتي السكر والرز خلال العام الحالي أيضاً!

ولا ندري ما فائدة التأكيد بأن توزيع المواد المقننة «السكر والرز» باق على البطاقة الذكية بعد هذا التبرير؟!

فمشكلة التوريدات مستمرة، كما هي مشكلة

تم تخصيص اعتماد 300 مليار ليرة في موازنة عام 2023 لدعم السكر والرز لم تُصرف منه أي ليرة بسبب عدم توزيع هذه المواد المقننة لأصحاب الحقوق!

الحرمان سيد المشهد... وحتى طباخ السم لا يذوقه!

تنوسط «لمى» جدران مطبخ يقاسمها فيه موقد كبير «طباخ» يعمل على الأكسجين، تجلس ساعات أمام آلة فرم «الكبة»، فيما تحاول إيجاد مكان لها بين أكداش اللحم والبرغل، تقطع شرائح البصل وتجفف دموعاً تنسبها إليه، لتشكل بيديها المتعبتين أقراصاً تبيعه ولا تذوقها!

فاطمة عمرانجي

فالفقر المدقع يدفع غالبية السوريين اليوم إلى العمل اضطراراً في المهن الهامشية والقبول بكل مساوئها، بدءاً من قلة الأجور إلى ظروف العمل الصعبة، وليس انتهاءً بغياب الضمانات الاجتماعية وعدم وجود نظام عمل واضح أو عقود قانونية، كل ذلك مقابل دخل متدنٍ لا يتيح لهؤلاء حتى شراء السلع التي يعملون بها!

بين المر والأمر!

لم تكن «لمى» تدرك أن عملها في ورشة للطحين المنزلي سيصبح مصدر رزقها الوحيد لتعيل أسرته، تنتهد قبل أن تقفل في تزيين وجهها بابتسامة مصطنعة، فتنهمر الدموع من عينيها وهي تتابع حديثها: «بشتهي أكل وطعمي ولادي من الأكل يلي بطبخه وبيبعه، لك حتى طباخ السم بيدوقه، بس أنا ما بقدر دوق اللحم والأكل يلي عم اشتغل فيه، وولادي بشمو ريحة الأكل بس ما بيدوقه، بيع العالم كبة بلحمة، بس أنا وولادي مناك الكبة بدون لحمة!».

تعيش «لمى»، ومثلها الكثيرون من العاملين «ذكوراً وإناثاً» في مجالات «الأعمال الهامشية» في تناقض صارخ وصراع داخلي يومي، بين وفرة السلع التي يبيعونها ويلمسونها بأيديهم، وعجزهم عن شرائها، لكن رغم ذلك ما زالت كفة الحاجة التي تخيرهم بين «المر والأمر» هي الراجحة!

مو عاجبك الله معك!

«مو عاجبك الله معك» هي السيمفونية المعتادة التي يسمعها «مجد» كل يوم من صاحب متجر الملابس الذي يعمل به حين يطلبه بمرتب لا تق!

يبين «مجد» في حديثه لـ «قاسيون» أن مهنة المحاسبة التي يعمل بها تعتبر من المهن ذات الأجر المرتفع عالمياً، إلا أنها في سورية مخجلة ومعيبة، مشيراً إلى أن شهادة الماجستير في المحاسبة التي يحملها لم تسعفه بتقاضى مرتب يزيد عن 500 ألف ليرة شهرياً!

ويقول: «أمضي نهاري في حساب وعد النقود التي تدخل الصندوق، لكن مرتبي لا يتيح لي شراء قطعة واحدة من الملابس المعروضة في المتجر، وحين أطلب صاحب المتجر بزيادة يطالعي بعبارة: «امش واليوم بحيب عشرة غيرك، وبأجر أقل!».

رواتبنا شحادة «ونحننا وشطارتنا!»

يوضح «عادل» الذي يعمل بمهنة توصيل الطلبات لصالح إحدى الشركات الخاصة، أن نظام الأجور في شركته يعتمد على «البراني»، أي ما يحصله من إكراميات من العملاء!

وتخصص الشركة لعادل، وغيره من العاملين في اختصاصه نفسه، مرتباً شهرياً يبلغ 400 ألف ليرة، يحرمه حتى من شراء أي من السلع التي يقوم بتوصيلها، فيما توجه الإدارة إلى طرق معينة للحصول على إكرامية إضافية من الزبائن «وهو وشطارته».

يرفض «عادل» هذه الأساليب تماماً لأنها «أساليب شحادة» بحسب وصفه!

ويتابع الشاب الثلاثيني: «راتبي عبارة عن بخشيش، عم يستغلنا حاجتنا ويذلونا، وما في رقيب ولا حسيب، بالمقابل بيفرضوا علينا أساليب معينة لتطلب إكرامية إضافية من الزبائن، ونشكلمهم من الغلاء وارتفاع الأسعار مشان يعطونا زيادة!».



من الاندماج في عمله، فيعاني من الشعور بالانفصال عن العمل، وتسيطر عليه حالة من الملل وعدم الرضا، ويشعر بعدم الارتباط بالعمل وبالزملاء، ويزيد الوضع سوءاً شعوره بالعجز عن تحسين وضعه أو تطوير مهاراته!

الحرمان سيد المشهد!

تشير التقديرات الأممية إلى أن 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر منذ 2021، بينما يكشف تقرير حديث لبرنامج الغذاء العالمي أن 70% من السوريين قد لا يتمكنون من توفير الطعام لعائلاتهم في ظل الأوضاع المعيشية الراهنة!

فالإهمال الحكومي المتعمد لسوق العمل - غيره من القطاعات المفصلة الهامة في البلاد - هو السبب الرئيسي للواقع المزري فيه، وهو ما يتيح لأرباب العمل استغلال العاملين بشروط مجحفة، لا تؤمن لهم الحد الأدنى من حقوقهم!

وكالمعتاد، تسعى السياسات الحكومية الفاشلة على مدار سنوات إلى التنصل من مسؤوليتها عن تنظيم وضبط سوق العمل، فتفتح بذلك المجال لأرباب العمل لمزيد من الاستغلال الجائر فيه، مع غياب المحاسبة والمساءلة، لتكرس الجور والاستغلال، ولتحرف بذلك حقيقة أن سياساتها الفاشلة هي التي تعطي الضوء الأخضر لهؤلاء المستغلين!

فقلة فرص العمل وتفشي البطالة هي نتيجة لغياب التخطيط الحكومي الاستراتيجي لزيادة فرص العمل في الجهات والمؤسسات العامة، ولسياسات تخفيض الإنفاق العام وسياسات تجميد الأجور، التي تؤدي إلى تقليص العمالة في هذه الجهات و«تطفيشها» بدلاً من زيادتها، إضافة إلى تفاقم الفساد الذي ينخر في جميع القطاعات، وإلى سياسات التهميش والإفقار والتجويج الممنهج؛ ليبقى الحرمان سيد المشهد!

حرماننا من أبسط حقوقنا كمواطنين، وموظفين، وعمال، وحقوقنا كبشر!

ومن المؤكد أن الاستمرار بهذه السياسات الظالمة ستفرز المزيد من أنماط العمل المشوهة والمجحفة بالحقوق، التي ستؤدي بنا إلى مزيد من الانحدار في مستوى المعيشة!

وطبعاً دون أي تعويض مادي إضافي، فبرأي صاحب المركز كلمة «يعطيك العافية» تكفي!».

كفة الحاجة هي الراجحة!

على مدار السنوات المنصرمة، ارتفعت معدلات البطالة في سورية إلى أرقام قياسية، بلغت بالمتوسط 35% بين عامي 2013 و2020، بحسب بعض البيانات، وهي أعلى من ذلك بالواقع!

وقد شككت فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و34 عاماً 70% من العاطلين عن العمل، وشهدت سنة 2015 ذروة هذه البطالة، إذ وصل معدلها حينذاك إلى 48,34%، أي نصف القوة العاملة تقريباً!

تسببت هذه النسب العالية من البطالة بتدمير وتشويه سوق العمل، الذي يعاني أساساً ما يعانيه من كوارث متراكمة منذ عقود طويلة، دفعت بطالبي العمل إلى القبول بأية مهنة، ولو كانت بأجر زهيد، مقابل الحصول على القوت اليومي الذي لا يحصله معظمهم اليوم!

وتدفع الحاجة، التي يعاني منها معظم السوريين اليوم إلى القبول بشروط العمل المجحفة والالتزام بوظائفهم أو أكثر، واختيار الصراع يومياً بين وفرة السلع في المهن التي يعملون بها، وعجزهم عن شرائها!

كما يتسبب ارتفاع العرض في سوق العمل بقبول الباحثين عن وظيفة بالحد الأدنى من المردود المادي والمعنوي، فليس هناك أسهل من إمكانية استبدال الموظف في المهن الهامشية، بل وحتى غير الهامشية، فالاتفاق شفهي بين الموظف ورب العمل!

اغتراب عن العمل! يعيش العاملون بالمهن الهامشية «كموظفي التوصيل، ومندوبي المبيعات، والمحاسبين، العاملين في المطاعم والمطابخ ومحلات الأظعمة، وموظفي متاجر الملابس والأحذية، وغيرهم الكثيرين» حالة اغتراب عن أعمالهم، ولا ينالون التقدير المادي أو المعنوي المطلوب!

فالبائع الذي لم يجرب السلعة لا يستطيع وصفها بدقة وصدق للزبون، والموظف الذي يعاني من استغلال رب العمل لن يشعر بالانتماء إلى عمله، ولن يتمكن بطبيعة الحال

ندفع بيد ولا نقبض بالأخرى!

عانى «وليد» من البطالة لسنوات، رغم شهادة الإجازة في التاريخ التي يحملها، لذلك لم يتردد في القبول بالعمل نادلاً في أحد مطاعم منطقة الصالحية في العاصمة، رغم المرتب المتدني، الذي في أحسن أحواله لا يصل إلى سعر وجبة عشاء في هذا المطعم المخصص للشريحة المخملية من الأثرياء!

ويتساءل في حديثه لـ «قاسيون» عن العشوائية الطاغية على سوق العمل، فالعامل الذي يتقاضى مرتباً زهيداً في هذه المهنة، دون أية مكاسب أو حقوق، وبصمت ورضا الحكومة، لا يتمكن من التهرب لشهر واحد من الفواتير والرسوم التي تتراكم عليه!

ويؤكد: «ندفع كل ما يتوجب علينا من فواتير، ونلتزم بما علينا من واجبات للحكومة ولرب العمل، لكن بالمقابل لا يوجد أحد يحصل لنا حقوقنا!»

مهام إضافية... والمقابل «يعطيك العافية!»

«عدم وجود إطار قانوني لهذه الأعمال يبين الحقوق والواجبات ويضمنها هو ما يتيح لأرباب العمل استغلال العاملين فيها!».

هذا ما تؤكده «نور» التي تعمل موظفة استقبال في أحد المراكز الطبية المتخصصة بالعلاجات التجميلية.

لم تجد «نور» مهرياً من تحمل عبء العديد من المهام، غير المرتبطة بمجال عملها موظفة استقبال، فهي تشرف على مستودع المركز، وتقوم بمهمة مراقبة دوام الموظفين أيضاً! وتقول: «لا توجد عقود عمل قانونية، ولا وصف وظيفي لكل اختصاص، ونحن محرومون من أبسط حقوقنا، فليس لدينا تأمين صحي ولا نظام إجازات ولا تعويضات، ولا نشعر باستقرار في عملنا، حيث يمكن لصاحب العمل إقالتنا وطردها متى شاء، دون أي تعويض».

وتضيف: «راتبي يعادل سعر حقنة «فيلر» واحدة تباع في المركز، ورغم ذلك فأنا مضطرة للقبول بالواقع، والقيام بالعديد من المهام التي لا يفترض بي كموظفة استقبال القيام بها، ولا سأطرد، لذلك أقوم بها مجبراً،

ندفع كل ما يتوجب علينا من فواتير ونلتزم بما علينا من واجبات للحكومة ولرب العمل لكن بالمقابل لا يوجد أحد يحصل لنا حقوقنا

تسهيلات تصديرية للمنتجات الزراعية تستثنى دعم الإنتاج نفسه!



وضعت اللجنة الاقتصادية مجموعة من المقترحات لتسهيل دخول المنتجات الزراعية السورية إلى الأسواق الخارجية.

وقد ورد على الصفحة الرسمية للحكومة بتاريخ 2024/3/2 أن اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء ناقشت واقع تصدير الفائض من المنتجات الزراعية، ومعوقات دخولها إلى الأسواق الخارجية، وسبل زيادة كمياتها بما يعكس إيجاباً على حالة الإنتاج الزراعي والتوازن السعري النسبي في الأسواق الداخلية.

وقد وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة المتضمنة تكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتابعة مع الجهات المعنية لوضع مقترحات تلافي معوقات العملية التصديرية للمنتجات الزراعية موضع التنفيذ. وقد شملت التوصية الكثير من العناوين التنفيذية الإجرائية، منها:

التنسيق مع وزارة الصناعة لتخصيص مكان مناسب كمركز كشف.

التنسيق مع وزارتي «المالية والكهرباء» لدراسة إمكانية تشميل منشآت الخزن والتبريد ومشاعل الخضار والفواكه بالفروض الممنوحة لتكريب منظومات الطاقات المتجددة.

التنسيق مع وزارة النقل لإصدار القرار اللازم لغاية 2024/9/30 الذي يسمح للسيارات والشاحنات العربية المبردة القادمة إلى سورية بالتحميل إلى الدولة التي يرغب المصدّر بتحميلها إليها بغض النظر عن بلد منشأ الشاحنة ومصدرها. والسماح للسيارات المبردة غير السورية الفارغة بالدخول للأراضي السورية لتحميل منتجات زراعية فقط في فترات ذروة الإنتاج.

تكليف وزارة الزراعة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي لإصدار القرارات اللازمة لزيادة مدة التسديد لصادرات الخضار

في ذلك حوامل الطاقة «كهرباء ومشتقات نفطية»!

ولا ندري كيف ومن أين ستكون هناك منتجات زراعية فائضة للتصدير، في الوقت الذي نشهد فيه المزيد من التراجع بالإنتاج الزراعي، بسبب الاستمرار بسياسات تخفيض الدعم المقدم لهذا الإنتاج، وبسبب استمرار ارتفاع تكاليف مستلزماته المتحكم بها من قبل كبار الحيتان، وصولاً إلى مساعي تقويض هذا الإنتاج التي لم تعد خافية على أحد، بغاية استبدال الإنتاج المحلي بالمستورد تبعاً، على حساب المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني؟!

ومصدّرين!

ومع ذلك يبقى السؤال الأهم وهو كيف سينعكس ذلك إيجاباً على حالة الإنتاج الزراعي، بحسب ما ورد أعلاه؟!

فكل مقترحات اللجنة الاقتصادية التي نوقشت، والتي تمت الموافقة عليها من قبل رئيس الحكومة، ووضعت بالتنسيق مع بعض الوزارات الأخرى، لا يوجد فيها أي مقترح بما يخص دعم الإنتاج الزراعي نفسه، وخاصة على مستوى تأمين مستلزماته، نوعاً وكماً ومواصفة وسعراً، بعيداً عن أوجه النهب والاستغلال في السوق، بما

خبر عام وتعليق هام... الدعم كذبة وتشويه للقوانين الاقتصادية!



توجه في هذا الإطار، مضيئاً: انطلقنا بالنسبة للعقارات من المناطق الواقعة داخل مراكز المدن، حيث يتم تأجيرها من خلال مزاد ويقدم العقار لصاحب السعر الأعلى، ونأمل أن تشمل عملية المزاد كل أراضي أملاك الدولة، فلها مردود أعلى».

تعليق: معلوم.. كل شيء صار مباح بالبلد للمستثمرين بحجة الإيرادات.. طيب وين الدولة نفسها من استثمار أراضيها وأملكها.. عاجزة ولا ما بدوها ولا مصلحة المستثمرين أبدى؟!

أنو كل هاد وغيرو كتيبيير هو نتيجة للسياسات الحكومية الظالمة.. وخاصة سياسات الإفقار والتجوع والتهميش المستمرة.. وإذا استمر تغييب الحكى عن السبب الرئيسي.. معاناتها ح تستمر نسب التسرب المدرسي بالازدياد.. وح تستمر كل الكوارث الثانية بالبلد..!

يقول الخبر: «مدير أملاك الدولة في وزارة الزراعة حسان حاووط: هناك محاولة لأن يكون تأجير أراضي أملاك الدولة عن طريق المزاد، ليحقق إيرادات أعلى، وهناك

من المدارس منها: الأزمات التي أدت إلى تدمير البنى التحتية - محدودية التنقل - النزوح القسري والمتكرر - انعدام الأمن - خروج المدارس عن الخدمة، إضافة لأسباب اقتصادية منها الظروف المعيشية الصعبة وتدني المستوى المعيشي للأسر وعدم القدرة على تحمل أعباء وتكاليف المدارس، والاستفادة من دعم الطفل للأسرة بالعمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة».

تعليق: إذا عرف السبب بطل العجب.. يبقى الحكى اللي ما نقل

الأسهل والأسرع وزير الكهرباء أنو يخفض قيمة الاستهلاك نفسه بدل ما كل فترة يصدر زيادة ع التعرف.. لأن تخفيض الرسوم بدو مرسوم.. والمرسوم بدو لجان.. وبعدين بدو حكومة.. يعني مثل قصة البيض والجماعة والقمحة والطاحون المسكرة!!

يقول الخبر: «مدير المصرف العقاري: أكد أن الصرافات في درعا آمنة ولا يمكن أن تصعق كهربائياً ولكن المشكلة حصلت نتيجة تدلي السلك الكهربائي، بالتزامن مع الهطولات المطرية، أدت لصعقة كهربائية، مؤكداً أنه لم يسبق وحصلت حادثة مشابهة».

تعليق: إذا هيك بسيطة.. هلا عرفنا سبب المشكلة أنو المتهم فيها السلك الكهربائي المتدلي والمطر الهائل.. والمصرف مالو علاقة ولا مسؤولية.. ويمكن الأكثر من هيك يطلع المتهم هو المواطن اللي عم ينصق بالكهرباء.. لأن كان المفروض يسكت ويحمد الله أنو الكهربا صعقتو ليتذكر وجودها.. بسبب الشح الكهربائي المفروض عليه!!

يقول الخبر: «أكد معاون وزير التربية رامي الظلي أن هناك أسباباً كثيرة مسؤولة عن تسرب الأطفال

يقول الخبر: نائب عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق: «مخرجات عملية إدارة الدعم أظهرت خلال الفترات الماضية برجوازية لم يتنبأ بها حتى ماركس، هي برجوازية الغاز والكاكز والمأزوت والخبر وصولاً إلى رفقة الليانصيب أيضاً، وهو ما حول الدعم إلى كذبة وتشويه للقوانين الاقتصادية».

تعليق: بالبلد مو بس في تشوه بالقوانين الاقتصادية.. ومو بس الدعم تحول لكذبة كبيرة.. لك التشوه والشذوذ طال كل شيء.. والسبب بكل هالتشوه والشذوذ والكذب اللي عم نعيشو وتدفع ضريبته هي السياسات النهبوية المشوهة والظالمة!!

يقول الخبر: «وزير الكهرباء: مشروع لخفض الرسوم والضرائب على استهلاك الكهرباء من 22,5% إلى 9%».

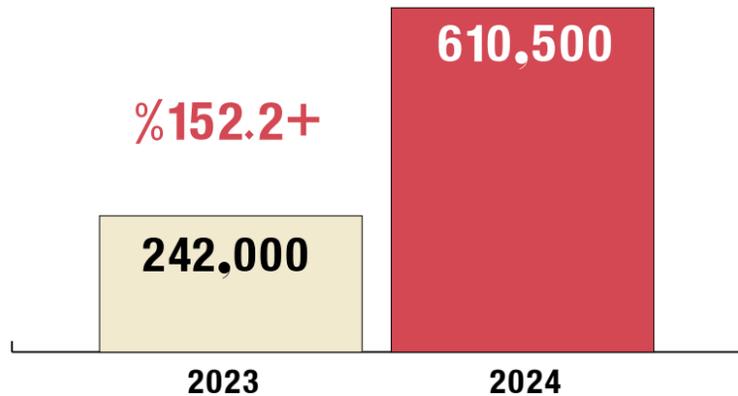
تعليق: عجيبي.. هلا الأكد أنو نسبة الضرائب والرسوم كبيرة ومرتفعة.. ويا ريت وقفت ع فاتورة الكهرباء وبس.. لك كل الفواتير عليها ضرائب ورسوم بدوها تخفيض.. بس يمكن

رمضان 2024: الحد الأدنى للأجور لا



اختلاف أسعار السلة الاستهلاكية المفترضة في رمضان

(ليرة سورية)



الأدنى لتكاليف غذاء الأسرة شهرياً، والبالغ في بداية العام 4,520,858 ليرة». بهذا، نستنتج أن الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية، والبالغ 278,910 ليرة سورية، لا يغطي سوى 6,1% من تكلفة إبطار العائلة المكونة من 5 أشخاص على مدار شهر رمضان. وبافتراض وجود فردين عاملين في الأسرة، فإن النسبة لا تتعدى 12,3%. وعلى ذلك، فإن الحد الأدنى الرسمي للأجور لا يكفي لتأمين إبطار العائلة ليومين «(1,8)»، أما بوجود فردين عاملين في الأسرة، فإنه لا يكفي لتأمين إبطار العائلة لأربعة أيام «(3,7)»، أما الأيام الـ 26 الأخرى، فيجب على الأسرة أن تبحث عن مصادر دخل أخرى لتأمين كلفتها.

الجوع السوري ليس مبالغة..

منذ عدة سنوات، صرح مسؤول حكومي بأن الجوع ليس قضية في سورية و«ليس هنالك أحد جائع» مما أثار استياء الشعب السوري آنذاك. وقتها، كانت كل الدلائل توحى بتراجع الحالة الاقتصادية، بما

السكري 12 ألف ليرة.

4,5 مليون ليرة سورية تكلفة فطور العائلة شهرياً

بالنظر إلى الدراسة التي أجراها أستاذ كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، د. سامر مصطفى، مؤخراً، والتي أكد فيها أن «تكلفة وجبة الإفطار خلال شهر رمضان لعائلة مكونة من 5 أشخاص هي بين 200 حتى 300 ألف ليرة سورية، وذلك بالحد الأدنى»، وكذلك تقديرات أستاذ كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، د. محمد كوسا، الذي أكد أن «تكلفة وجبة إفطار لخمس أشخاص حالياً سوف تكلف بالحد الأدنى 150 ألف ليرة سورية، بالقياس لمعدلات الزيادة على أسعار مكوناتها منذ بداية العام 2023 حتى اليوم»، وإذا اعتمدنا التقدير الأكثر تواضعاً، وهو 150 ألف ليرة، يتبين أن تكلفة إفطار العائلة المكونة من 5 أشخاص على مدار شهر رمضان هي 4,500,000 ليرة سورية «وهو - بالمناسبة - رقم متطابق إلى حد بعيد مع تقديرات مؤشر قاسيون للحد

تكلفة وجبة إفطار لخمس أشخاص حالياً سوف تكلف بالحد الأدنى 150 ألف ليرة سورية

شهدت سورية تغيرات معيشية واقتصادية كبيرة بين رمضان 2023 ورمضان 2024، حيث عانى الوضع المعيشي تدهوراً ملحوظاً بسبب الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية، إضافة إلى تراجع القوة الشرائية لليرة السورية ومنظومة الأجور في البلاد.

أحمد الرز

الشرائية للأجر السوري، يمكننا أن نقارن أسعار بعض السلع الأساسية في السوق خلال الأيام العشرة السابقة لشهر رمضان. وعلى هذا النحو، ارتفع سعر كيلو البطاطا من 2,500 ليرة سورية في 2023، إلى 8,000 في 2024، والبنندورة من 2,500 إلى 8,000، والكوسا من 4,500 إلى 14,000، والبرغل من 8,000 إلى 10,000، والأرز المصري من 8,500 إلى 17,000، والبصل من 6,000 إلى 8,500، والتمر «نوع متوسط» من 22,000 إلى 45,000، والفروج الحي من 18,000 إلى 40,000، وطحين البيض من 23,000 إلى 40,000، ولحم العجل من 59,000 إلى 170,000، ولحم الغنم من 80,000 إلى 250,000. إذا افترضنا كل ما سبق من مواد استهلاكية بوصفها «سلة واحدة»، فإن سعرها الإجمالي ارتفع من 242,000 ليرة سورية إلى 610,500 ليرة، أي أنها ارتفعت بنحو 152,2%. وهذا كله قبل وصول شهر رمضان الذي يشهد في كل عام ارتفاعات بنسب أعلى بكثير، ومثال على ذلك ما صرحت به الجمعية الحرفية لصناعة الخبز والمعجنات في دمشق التي «رجحت» إقرار أسعار جديدة في شهر رمضان ليصبح سعر كيلو غرام الخبز السياحي 13,5 ألف ليرة سورية، والضمون 17 ألفاً، والكعك السادة 25 ألفاً، والكعك بالسمنسم 32 ألفاً، والخبز

لا بد من التذكير بأن هذا التدهور ليس بجديد، ففي شهر رمضان 2023، كانت الأوضاع المعيشية قد شهدت بالفعل تدهوراً ملحوظاً، حيث تضاعفت تكاليف المعيشة والمواد الغذائية بشكل كبير. على سبيل المثال، تشير بعض التقارير إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار السلع المستهلكة قد ارتفع بنحو 6 أضعاف، أما الأسعار الغذائية، فارتفعت بنحو 6,7 ضعفاً خلال الفترة من 2019 حتى منتصف 2022. وبحلول بداية عام 2023، وصل وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية إلى نحو 4 ملايين ليرة سورية، مقارنة بـ 2 مليون ليرة في بداية عام 2022، ما يعني زيادة تقارب 98% خلال عام واحد. ومع «الزيادة» الخلية في الأجور، والتي كان يفترض أن تكون إجراء لمواجهة الغلاء، وجد السوريون أجورهم تنقص فعلياً بحكم الارتفاع الهائل لأسعار السلع في السوق. فما كان يشتريه الأجر من سلع في رمضان 2023، لم يعد قادراً على شرائه اليوم في ظل ارتفاع التضخم على مستوى البلاد.

الأرقام تفصح عن حجم تراجع القدرة الشرائية

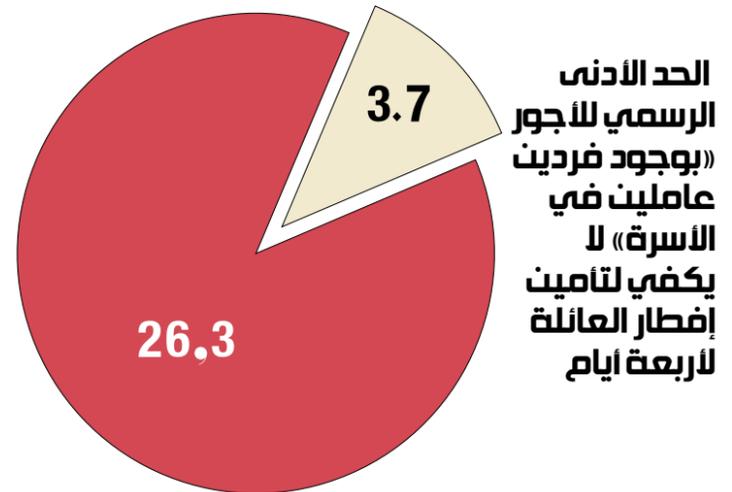
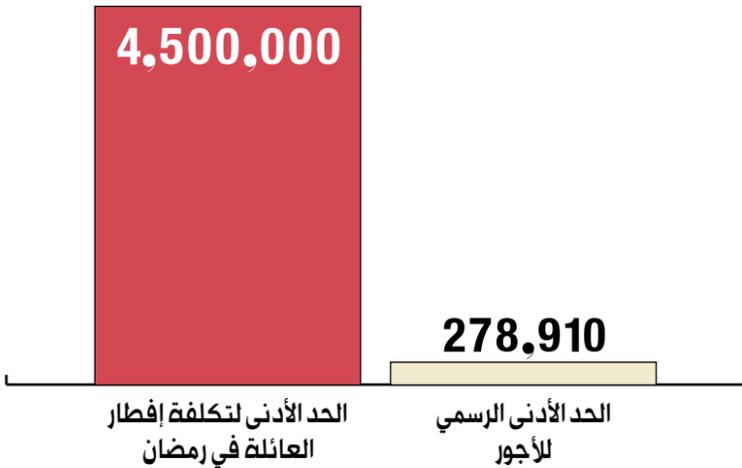
لنقدر حجم التراجع الحقيقي في القدرة

يكفي لتأمين فطور العائلة ليومين!



الحد الأدنى لتكلفة إفطار رمضان مقابل الحد الأدنى الرسمي للأجور

(ليرة سورية)



2024	2023	المادة
8000	2500	البطاطا
8000	2500	البندورة
14000	4500	الكوسا
10000	8000	البرغل
17000	8500	الارز المصري
8500	6000	البصل
45000	22000	التمر
40000	18000	الفروج الحدي
40000	23000	صحن البيض
170000	59000	لحم العجل
250000	80000	لحم الغنم



تكلفة إفطار العائلة المكونة من 5 أشخاص على مدار شهر رمضان هي 4,500,000 ليرة سورية

فماذا فعلت السياسات الاقتصادية للتعامل مع هذه الأزمة؟

هل اتخذت أية إجراءات لخفض أسعار الغذاء؟ لا... الغذاء ما زال مرتبباً بالاستيراد والدولار. وبدلاً من ذلك، تم تقليل كمية الغذاء المدعوم، واعتماد خطة تقشف لتوزيع كميات أقل من الغذاء على الأسر.

هذا كله لأن الغذاء المستورد أصبح مادة للربح الكبير، وأسعاره تتجاوز الأسعار العالمية بنسب كبيرة. وهذه الزيادات لا تنبع من تكاليف العقوبات فقط، كما يحاول بعض الرسميين أن يبرروا، إذ يكفي أن نلقي نظرة على أسعار الأغذية في الدول المعاقبة مثلنا لتكتشف حجم النهب الذي نتعرض له بسبب الفساد الكبير. كما أنها لا تنبع من ارتفاع سعر الدولار، حيث بات الجميع يدرك أن الأسعار المحلية تتجاوز تقلبات أسعار الدولار في السوق. السبب الحقيقي، هو أن أصحاب القرار الفعلي في البلاد منحازون بشكل حاسم ضد مصلحة الناس.

في ذلك ضعف القوة الشرائية للمساكن الذين كانوا عاجزين في مواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار.

حالياً، بعد عدة سنوات فقط، تعاني الدولة من انهيار اقتصادي شامل، بدءاً من انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى توقف شبه كامل للنشاط الإنتاجي، مع ابتعاد أصحاب القرار الفعليين عن اتخاذ أي إجراءات لتخفيف الأزمة التي تفاقمت لدى الشعب السوري الذي يواجه الآن خطر الجوع بشكل فاقع، نتيجة للانحسار الكبير للدولة من الإنفاق على الدعم الاجتماعي الذي يعتبر أساسياً للبقاء في ظل منظومة الأجور المحققة.

السبب واضح... ويعرفه السوريون جميعهم

منذ سنوات عدة، تم تصنيف الوضع الغذائي في سورية كازمة غذائية على مستوى العالم. الآن، ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة لعام 2023، هناك ملايين السوريين الذي لا يعانون من الجوع، فحسب، بل من الجوع الفاقع والمستمر.

الصين تريد أن تحضر نفسها على «الطريقة الروسية»!



كان الشغل الشاغل في العامين الماضيين لشو بو لينغ، وهو مدير المكتب الاقتصادي في قسم روسيا في الكلية الصينية للشؤون الاجتماعية، أن يفهم العوامل والأسباب التي سمحت لروسيا بمواجهة العقوبات الغربية والحفاظ على استقرارها، ولهذا درس المعطيات بشكل مكثف، وقام بزيارة الكثير من المدن الروسية، ليقف بنفسه على ما يجري على أرض الواقع. السبب في ذلك كما يقول شو نفسه، أن على الصين أن تتحضر لمواجهة «يوم ممطر»، وأن تنجح كما نجحت روسيا في مهمتها. إليك أبرز ما جاء في المقال.

■ شو بو لينغ

ترجمة: اوديت الحسين

فُرضت عقوبات غير مسبوقه على روسيا، ومع ذلك، استقر الاقتصاد والنظام المالي الروسي بعد فترة وجيزة من الفوضى، ليتراجع بنسبة 2,1% في 2022. لكن بحلول 2023، حقق الاقتصاد الروسي نمواً بنسبة 3,6%، ليحتل مرتبة بين الأفضل من القوى الكبرى في العالم، واستناداً إلى ذلك، أصبح أكبر اقتصاد في أوروبا بحساب تعادل القوة الشرائية.

بعد إعلان الرئيس بوتين عن «العملية العسكرية الخاصة»، طرح ثلاثة مبادئ: أولاً، يجب السيطرة على الحرب خارج روسيا وعدم امتدادها إلى الأراضي الروسية. ثانياً، يجب ألا يؤثر العبء المالي الناجم عن الحرب على الحياة الأساسية للسكان. ثالثاً، محاولة تجنّب وقوع إصابات واسعة النطاق بين المدنيين والجنود في ساحة المعركة.

انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 2,1% في 2022. وفي الفترة من تموز إلى آب 2022، بدأ النمو الاقتصادي يتحول إلى إيجابي على أساس شهري. بعد 9 إلى 13 أسبوعاً على التوالي من الانكماش، تمت السيطرة على الأسعار وبدأت حياة السكان تعود إلى طبيعتها. وبحلول 2023، نما الاقتصاد بنسبة 3,6%، وزاد الدخل الحقيقي المتاح للسكان بنسبة 5,4% على أساس سنوي، وزادت الأجور بنسبة 7,6% بالقيمة الحقيقية. وبلغ الدخل الفعلي المتاح للمقيمين

98,6% من أعلى مستوياته في عام 2013.

كان التأثير الأكبر على الاقتصاد الروسي للعقوبات المالية. إن هدف الدول الأوروبية والأمريكية يتلخّص في التسبب في هروب رؤوس الأموال، واستنزاف الموارد المالية، وفي نهاية المطاف حدوث أزمة مالية في روسيا. من الواضح أن هذا حدث في الأيام الأولى. عانى النظام المالي المحلي في روسيا من مشاكل خطيرة، ففي البداية لم يكن الناس يعرفون كيف سيكون الوضع المستقبلي، لذلك لم تكن لديهم ثقة في الودائع المصرفية، كما لم تكن لدى الشركات ثقة في استخدام النقد الأجنبي وتسوية التجارة الدولية. في ذلك الوقت، كانت هناك موجة من الأزمة المالية قصيرة المدى، وهي أزمة الثقة. ومع ذلك، استجابت الحكومة الروسية بسرعة. وقد توصلنا لاحقاً إلى أن إجراءات العقوبات المضادة الثلاثة التي فرضتها روسيا كانت فعالة للغاية في السيطرة على الوضع.

الأولى: هي السيطرة على تدفقات رأس المال إلى الخارج، وهو ما يفرض قيوداً على التحويلات المالية إلى الخارج والاقتراض الخارجي. ولا يُسمح بإقراض النقد الذي يتجاوز 10 آلاف دولار. الثانية: تم تعليق سداد الديون الخارجية. الثالثة: تسوية مبيعات العملات الأجنبية الإلزامية. تشترط روسيا بيع 80% من دخل النقد الأجنبي من عقود التجارة الخارجية الموقعة بعد الأول من كانون الثاني 2022 إلى البنك المركزي لتحسين قدرته على توريد النقد الأجنبي في سوق موسكو. لقد حسبنا بشكل تقريبي أنه في ذلك الوقت كانت روسيا تحتاج إلى حوالي

مليار دولار أمريكي من إمدادات النقد الأجنبي يوميا، وبهذه الطريقة تم تخفيف مشكلة نقص النقد الأجنبي.

استجابة للمخاوف العامة، اشترطت روسيا استبدال 5000 روبل بقران واحد من الذهب، وربط الروبل بالذهب. بهذه الطريقة، سواء كنت شركة أو فرداً، ولست واثقاً من الاحتفاظ بالروبل، فيمكنك أخذ الروبل إلى البنك واستبداله بكمية مساوية من الذهب، مما أدى بسرعة إلى استقرار ثقة السوق المالية الروسية. ثم بعد إصدار أمر تسوية مبيعات الغاز والنفط بالروبل، سرعان ما استعاد السوق الثقة بالروبل. في نيسان، ارتفع الدولار إلى أكثر من 70 روبلاً، ثم عاد إلى 53 روبلاً. بهذه الطريقة، ربطت روسيا قيمة الروبل بالغاز الطبيعي، كما سيطرت روسيا على إيقاع صرف العملات الأجنبية في السوق. وبالتالي، انتعش سعر صرف الروبل بسرعة، واستقر النظام المالي في روسيا.

ثم بدأ التعامل مع «ضوابط التصدير والقيود الفنية»، التي أدت إلى انقطاع سلسلة التوريد الدولية لروسيا. شهدت روسيا فوضى خطيرة في الإنتاج من آذار إلى أيار 2022. اختفت فجأة المنتجات الوسيطة مثل المعدات والمواد الخام المستوردة من أوروبا. وتعيّن على الشركات الروسية إعادة بناء سلاسل التوريد الخاصة بها والعثور على الموردين مرة أخرى في السوق المحلية أو الدولية.

كما أنّ بناء الأمن المالي الذي بدأ في روسيا منذ 2015 كان فعالاً، مثل بناء النظام المصرفي الخاص بالبنك. كان لدى روسيا 329 بنكاً و34 مؤسسة مالية غير مصرفية فقط في الأول من يوليو 2022. وهذا نتيجة لبناء الأمن المالي على المدى الطويل. قبل التحول الذي شهدته روسيا، كان النظام المصرفي في حالة من الفوضى الشديدة ذات يوم. وفي ذروته، كان هناك أكثر من 10 آلاف بنك، كما كان هناك أكثر من 1500 بنك في خطة مكافحة الأزمة لعام 2015. في وقت لاحق، كانت البنوك التي تنتهك القواعد التنظيمية يتم تصحيحها كل عام. وإذا لم تكن نسبة كفاية رأس المال لديها تفي بالمعايير، أو إذا كانت تعمل بشكل ينتهك القواعد التنظيمية، تم إلغاء تراخيص أعمالها.

يتم إلغاء تراخيص أعمال ما يقرب من 90 إلى 100 بنك كل عام، لذلك لا توجد مشكلة فيما يتعلق بصحة البنوك الروسية. ولذلك، وفي مواجهة هذه الصدمة المالية، لم يفشل النظام المصرفي أو ينغلق، وسرعان ما استقر القطاع المالي.

وصل معدل تراكم رأس المال في روسيا إلى 27% في 2023، وهو السبب الرئيسي وراء نمو الاقتصاد الروسي بنسبة 3,6%. يرتبط نمو الاستثمار في 2023 بالسياسة المالية النشطة والسياسة النقدية. النفقات المالية وقروض الرهن العقاري التفضيلية هي المصادر الرئيسية. كانت سياسة الاقتصاد الكلي التي اتبعتها روسيا قبل 2015 تعتمد دائماً على عدم التدخل في السوق وسياسة مالية متوازنة. بعد إصلاح سعر صرف الروبل في 2015، انتقلت السياسة النقدية للبنك المركزي الروسي من استقرار سعر الصرف إلى نظام استهداف التضخم، وأصبحت أهداف السياسة أكثر تركيزاً والتأثير أكثر أهمية.

بعد أن تولى ميشوستين رئاسة الحكومة في 2020، أجرى إصلاحات جذرية، وأعاد تنظيم «بنك الدولة للتنمية والشؤون الاقتصادية الخارجية» في مجموعة التنمية الفيدرالية الروسية، ودمج مؤسسات التنمية طويلة الأجل الأخرى ذات النتائج الضعيفة في مجموعة التنمية الوطنية. خلال وباء كوفيد-19، جمع ميشوستين بشكل عضوي بين بناء المشاريع واسعة النطاق ومكافحة الأزمات، وحقق معدل نمو اقتصادي قدره 4,7% في 2021.

بالإضافة إلى ذلك، يحتكر الاقتصاد الروسي المملوك للدولة العديد من الصناعات، وهناك 2587 شركة مدرجة تسيطر عليها الدولة، وغالباً ما تضم عشرات الآلاف من الشركات التابعة، وتتمتع بوضع مهيمن في الأنشطة التجارية للشركات الروسية في الصناعات المختلفة. أدت أوامر التعبئة العسكرية وسياسات الحرب إلى زيادة أهمية اقتصاد الدولة في الاستثمار والإنتاج. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه الإنفاق المالي وقروض الرهن العقاري التفضيلية لتلعب دوراً سريعاً.



وصل معدل تراكم رأس المال في روسيا إلى 27% في 2023 وهو السبب الرئيسي وراء نمو الاقتصاد الروسي بنسبة 3,6%

استقرار سعر الصرف شكلي وشبه معوم في السوق!

رفع المصرف المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة في نشرة الحوالات والصرافة بتاريخ 2024/2/29، حيث أصبح 13500 ليرة بدلاً من 13200 ليرة، بزيادة وقدرها 300 ليرة لقاء كل دولار، وبنسبة زيادة 2.27%!



الزيادة في سعر الصرف أعلاه قد يكون مبررها مساعي استقطاب الحوالات من قبل المصرف المركزي قبل حلول شهر رمضان وعيد الفطر، الذي تزيد بسببه الحوالات عادة، تنافساً مع السوق الموازي، بذريعة تقليص الفارق سعري بين المركزي والموازي، وهو ما عكف عليه المصرف المركزي في سياسات سعر الصرف طيلة الأعوام الماضية، انتقلاً من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى، القيادة والتحكم فيها كانت للسوق الموازي وليس المركزي من الناحية العملية!

الزيادة الثالثة

خلال العام وبنسبة 6.29%!

يشار إلى أن الزيادة في سعر الصرف الرسمي أعلاه هي الثالثة لهذا العام!

فقد سبق للمصرف المركزي أن رفع سعر الصرف مقابل الدولار بنشرة الحوالات والصرافة بتاريخ 2024/1/14 من 13000 ليرة إلى 13200 ليرة، بزيادة 200 ليرة، وبنسبة زيادة 1.53%!

وقبل ذلك بتاريخ 2024/1/3 كان قد رفع المصرف المركزي سعر الصرف مقابل الدولار بنشرة الحوالات والصرافة من 12700 ليرة إلى 13000 ليرة، بزيادة 300 ليرة، وبنسبة زيادة 2.36%!

على ذلك فإن سعر الصرف الرسمي في نشرة الحوالات والصرافة منذ بداية العام وحتى تاريخه، أي خلال شهرين فقط، يكون قد ارتفع بمبلغ 800 ليرة، وبنسبة زيادة 6.29%!

وبحال الاستمرار على الوتيرة نفسها من الزيادات السعرية على سعر الصرف الرسمي، انتقلاً من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى تنافساً مع الموازي، فلن ينتهي العام إلا ويكون قد ارتفع سعر الصرف الرسمي بنسبة لا تقل عن 40%!

فهل هذا هو الاستقرار المنشود بسعر الصرف من قبل المصرف المركزي؟! وهل هذا التذبذب، والانتقال بسعر الصرف من عتبة إلى عتبة أعلى، يتيح للمركزي أن يتجح باستمراره بالعمل بسياساته نفسها، وتكريسها؟! وللمصلحة من يتم تجيير جملة السياسات النقدية والمالية المتبعة، من قبل المصرف المركزي والحكومة؟!!

العتبات السعرية والسعر التحوطي! مع عدم نفي لأهمية تقليص الفارق في سعر الصرف بين الرسمي والموازي على مستوى

أو التضخم المستورد أو أمور تتعلق ببعض المراحل التي مررنا بها سابقاً، وخاصة بسعر الصرف ووجود بعض الاتجاهات التي اتخذتها الحكومة لعقنة الدعم وإعادة هيكلته، ما يخفف العبء عن الموازنة العامة».

ويختصر جانم بالقول: «لا يوجد اليوم حل سحري يختصر بأداة معينة!»!

الحديث الرسمي أعلاه فيه بداية اعتراف مباشر بالتضخم وأثاره الكارثية على الإنتاج وعلى التكاليف، وبالتالي على أسعار السوق بنتائجها الكارثية على المستوى المعيشي والخدمي، وخاصة بالنسبة للغالبية المقفرة في البلاد!

والأكثر سوءاً هو الاعتراف غير المباشر بالعجز الرسمي عن إيجاد الحلول!

أما الغائب فهو الاعتراف بأن كل النتائج الكارثية التي يتم حصادها على مستوى الإنتاج والخدمات والمعيشة، وعلى المستوى الاقتصادي عموماً، كانت بسبب الاستمرار بالسياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل المركزي، بالتوازي مع جملة السياسات الاقتصادية المتبعة نفسها!

فسعر الصرف لم يستقر، والتضخم يزداد، والأسعار مستمرة بالارتفاع في السوق بلا توقف، والكوارث تتفاقم وتعمق!

والأكثر تغييرياً من الحديث الرسمي أعلاه، ومن كل التصريحات الحكومية المشابهة، أن كل السياسات المتبعة منحازة كلاً وجزءاً لمصلحة القلة القليلة من كبار حيتان البلد، ناهبين وفاسدين ونافذين، على حساب الغالبية المقفرة والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية!

تعويم له، وذلك بسبب تذبذب سعر الصرف، إضافة إلى ذرائع العقوبات والحصار وغيرها، مع هوامش ربحية استغلالية إضافية ناجمة عن سيطرة كبار حيتان قوى السوق، والمتحكمين فيه لمصلحتهم!

فالسعر التحوطي عملياً يكرس تحرير سعر الصرف في السوق، فالحكومة غير متحكمة به، ولا تتدخل به لا من قريب ولا من بعيد، بل المتحكم به هي قوى السوق ولمصلحة كبار حيتانها، على الرغم أن الحكومة تتبع نموذج التعويم الموجه من خلال إدارتها الشكلية لسعر الصرف عبر المصرف المركزي، لكنها بالمقابل عاجزة عن توجيهه كما يفترض، فحتى تحكّمها ببعض الأسعار محكوم بمتغيرات سعر الصرف والتكلفة، التي يتم إعادة احتسابها مع كل متغير، من قبلها مباشرة أو من قبل جهاتها ومؤسساتها العامة!

اعتراف موارب بالعجز!

نقل عن مدير الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط في مصرف سورية المركزي منهل جانم، عبر صحيفة تشرين بتاريخ 2024/2/19: «إن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يعد من القضايا الأساسية الداعمة للمصرف المركزي لتحقيق الهدف الأساسي باستقرار الأسعار وكبح التضخم واستقرار سعر الصرف».

وأضاف جانم: «الاقتصاد السوري اليوم يمر في مرحلة ركود تضخمي، أي هناك تعطل في عوامل الإنتاج من جانب، وهناك تصاعد في التضخم نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية من جانب آخر، كزيادة التكلفة محلياً

استقطاب المزيد من الحوالات لمصلحة المركزي، إلا أن هذا الفارق المقلص لا يلبث أن يتم تعويضه في السوق الموازي، وبنسب زيادة مقاربة للزيادة من قبل المركزي، وهو ما جرى ويجري طيلة الأعوام الماضية!

فرفع سعر الصرف الرسمي يتبعه مباشرة رفع في سعر الصرف في السوق الموازي، في تناغم بات من الواضح فيه أن دفة القيادة السعرية يتحكم بها السوق الموازي، ولمصلحة كبار الحيتان المتحكمين عملياً بالسوق الموازي، وبسعر الصرف بالنتيجة!

أما الأكثر سوءاً فهو أن الانتقال إلى عتبات سعرية أعلى لسعر الصرف، في المركزي أو في الموازي، تنعكس سلباً على تسعير السلع والخدمات في السوق، حيث ترتفع الأسعار بنسب أعلى من نسب الزيادة على سعر الصرف، سواء في المركزي أو الموازي، تحت مسمى «السعر التحوطي» الذي تسعر فيه السلع والخدمات في الأسواق، وبفارق كبير جداً!

فقد وصل السعر التحوطي، الذي تسعر بناء عليه السلع والخدمات في السوق، إلى حدود 25 ألف ليرة للكثير من السلع، ومع الزيادة الأخيرة في سعر الصرف ربما يصل هذا السعر التحوطي إلى عتبة جديدة تقارع 30 ألف ليرة لبعض السلع والخدمات في القريب العاجل، ولجميعها لاحقاً!

قوى السوق وتحكمها بالسعر التحوطي!

يمثل السعر التحوطي المفروض في السوق من الناحية العملية شكلاً من الأشكال المشوهة لتحرير سعر الصرف غير الرسمي، وشبه

يمثل السعر التحوطي المفروض في السوق من الناحية العملية شكلاً من الأشكال المشوهة لتحرير سعر الصرف غير الرسمي، وشبه

الطب الاجتماعي... هل الكائنات الدقيقة كافية لمرض؟

«الثمرة الحامضة»



دعت اللجنة البرلمانية البريطانية المعنية «بالاستجابة للوباء والتعافي» إلى تحقيق عاجل مع «وكالة تنظيم الأدوية ومنتجات الرعاية الصحية» في البلاد، بتهمته «الفشل في الإبلاغ عن الآثار الجانبية للقاح كوفيد». وخلال الأسبوع الماضي اتهمت هذه اللجنة العابرة للأحزاب، والمكوّنة من 25 عضواً، الوكالة المذكورة بأنها «كانت على علم» منذ شباط 2021 بالتأثيرات الجانبية القلبية والجلطات الناجمة عن اللقاح لدى نسبة من متلقيه ولكنها «لم تقرر جرس الإنذار بشأنها لأشهر عديدة، مما عرض المرضى لخطر جسيم بدل حمايتهم».

■ كارينو «سندات اللقاح»

واستشهدت بتقارير «نظام تنبيه السلامة» التابع لوزارة الصحة عن بريطانيين عانوا جلطات دموية بسبب لقاح «أسترازينيكا» في 7 شباط 2021. كما سبق نسب حالات من التهاب عضلة القلب وغلافها («التامور») إلى لقاحي فايزر الأمريكي-الألماني، وموديرنا الأمريكي.

تمثل هذه الحوادث قضية فساد رأسمالي إجرامي تقليدية، حيث صرحت اللجنة بأنها «تتسرع بالقلق» من أن الوكالة الناضمة للأدوية «يتم تمويلها من صانعي الأدوية أنفسهم مما جعلها تنصرف عن التدقيق بالسلامة إلى مساعدة الشركات في الحصول على التراخيص»، حتى أن رئيسيتها تختل عن منصبها بالتزامن مع إقرارها بأن وكالتها تحولت «من الرقابة إلى التمكين».

لقد أثبتت الإمبريالية فشلاً في مكافحة الأوبئة المعاصرة، فهي تستغلها لمزيد من النهب والأرباح. ونشرت باحثتان بقسم «الجغرافية الاقتصادية» بجامعة كامبردج البريطانية دراسة عام 2022 بعنوان «التمويل المبتكر للتنمية؟ سندات اللقاحات والتكاليف الخفية للأموال». شرحت فيها آليات عمل «مرفق التمويل الدولي للتحصين» IFFIm الذي تأسس عام 2006 كأضخم تحالف لاحتكارات رأس المال المالي العالمي في سوق اللقاحات، ومن بين الممولين منه «التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة» CEPI الذي عاد مؤخراً إلى الواجهة الإعلامية «متمسكاً» لاختراع لقاح «للمرض إكس» رغم أنه وباء افتراضي لا وجود له حتى الآن!

وتقول الباحثتان: «باختصار، ما أظهرناه هو المنطق المالي القائم على الديون لمرفق التمويل الدولي للتحصين... مع أدلة على تحقيق أرباح خاصة خفية عن أعين الجميع، على حساب المستفيدين والمناحين... فخلف الكواليس، احتفظ مرفق التمويل الدولي للتحصين بكمية كبيرة من الأصول السائلة التي يديرها البنك الدولي كصناديق استثمارية، بمتوسط 775 مليون دولار نهاية السنوات المالية 2006 و2019... وفي 2020 و2021 جمع 2 مليار دولار من المساعدات الحكومية مقابل إصداره سندات بـ 1.5 مليار دولار». وهكذا تم تحويل اللقاح من وسيلة ناعمة للوقاية من المرض إلى أداة مضاربة مالية في نادي القمار الإمبريالي.



يصف كتاب «الطب الاجتماعي والتحول القادم» مساراً للتغيير التقدمي ما بعد الرأسمالية. فيركّز مؤلفوه على أهمية البنية الاجتماعية وظروف المعيشة والعمل في نشوء أمراض السكان بما يتجاوز العوامل البيولوجية البحتة. ويستنتجون أن الصحة الجيدة في المجتمع تحتاج تغييراً ثورياً في توزيع الثروة والسلطة والحد من عدم المساواة.

■ أوسكار فيو إستوريس

تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

فيما يلي تلخيص لمراجعة الكتاب المذكور، نشرها أوسكار فيو إستوريس في دورية «مونثلي ريفيور» وإستوريس أستاذ في جامعة كارابوبو ومعهد بوليفار ماركس للدراسات المتقدمة في فنزويلا. والكتاب من تأليف هوارد ويتزكين، وألينا بيريز، وماثيو أندرسون، وصدر لأول مرة باللغة الإنكليزية عن دار روتليدج، نيويورك، في ذروة جائحة كوفيد عام 2021، ثم باللغة الإسبانية عام 2023.

يشير المؤلفون إلى أن الطب الاجتماعي في أمريكا اللاتينية، وخاصة في البرازيل، يتخذ اسم «الصحة الجماعية» health collective، بدلاً من «الصحة العامة» public health التقليدية، حيث أصبحت هذه الأخيرة في العديد من البلدان خاضعة للسوق ورأس المال، كما أن منهجها يركز على عوامل الخطر المرضية الفردية، وهو ما انتقده المؤلفون لأنه يراهم نهج غير كاف لحماية الحياة الجماعية.

النضال ضد القمع والمرض

خاضت حركة الإصلاح الصحي البرازيلية، في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، معركة ضد الدكتاتورية العسكرية، محاولة بناء نظام صحي فريد وشامل. ولا شك بأن النجاحات التي تحققت في كلا النضالين، جاءت نتيجة للتعبئة الشعبية المكثفة من أجل الديمقراطية والحق في الصحة. واليوم تواصل «الرابطة البرازيلية للصحة الجماعية» و«المركز البرازيلي للدراسات الصحية» هذا الإرث النضالي من أجل صحة جيدة للجميع.

كان فريديريك إنجلس ورودولف فيرشو وسلفادور أليندي جميعهم من رواد حركة الطب الاجتماعي. ويؤكد الكتاب على الدور المهم الذي لعبه تيار الالتزام

السياسي التقدمي في هذا الجانب، فيستعرض مثلاً عملاً مهماً لخوان سيزار الذي يعتبر أبو الطب الاجتماعي في أمريكا اللاتينية، وهو طبيب وعالم اجتماع أرجنتيني ذو تأثير ماركسي قوي.

لقد قدم إنجلس تحليلاً معمقاً لتجارب العمال في مصانع النسيج وظروفهم المعيشية في كتابه «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا»، فكان أحد رواد الطب الاجتماعي والصحة المهنية. وكان الزعيم الاشتراكي سيلفادور أليندي، الذي انتخب رئيساً لتشيلي ثم اغتيل في انقلاب دبرته واشنطن، رائداً في الطب الاجتماعي. وكان أليندي بالكاد يبلغ 30 عاماً عندما شغل منصب وزير الصحة في تشيلي، وألف كتاب «الواقع الطبي الاجتماعي التشيلي» الذي أصبح نصاً تأسيسياً ركز على الحاجة إلى تحليل الأمراض من خلال محدداتها الاجتماعية، وعلى الطبيعة التغييرية للطب الاجتماعي في الممارسة العملية.

خلاف فيرشو وكوخ بشأن السل

يعتبر عالم الأمراض ورودولف فيرشو أبا الطب الاجتماعي في العصور الحديثة. ويسلط مؤلفو الكتاب الضوء على أهمية صراع فيرشو مع الشاب روبرت كوخ فيما يتعلق بأسباب مرض السل. وعندما كان فيرشو رئيساً لأكاديمية برلين الطبية، أشار كوخ إلى العلاقة بين داء السل «التدرن» والجرثومة التي ستحمل اسمه لاحقاً «عصية كوخ». مع ذلك، أكد فيرشو أن الكائنات الحية الدقيقة ليست كافية للتسبب في المرض الإنشائي، حيث لا بد من الاعتراف بضرورة وجود ظروف اجتماعية محددة تدخل في العملية السببية.

كان فيرشو يطبق تمييزاً في فلسفة العلم بين السبب اللازم والسبب الكافي. وفي هذه الحالة، لم يكن الميكروب وحده كافياً للتسبب بمرض السل دون مساهمة الظروف الاجتماعية مثل الفقر، وعدم كفاية السكن، وسوء تهوية

المكان، وسوء التغذية، وسوء الصرف الصحي، وغيرها...

الطب في الولايات المتحدة

بعد هذا العرض الغني، يناقش المؤلفون «ويتسكين وبيريز وأندرسون» وضع الطب في الولايات المتحدة وتحدياته. ويفسوفون تاريخ ولادة الطب الاجتماعي جنباً إلى جنب مع نضالات العمال خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وخاصة فيما يتعلق بمدينة «لويل» في ولاية ماساتشوستس، التي كانت مقراً لصناعة النسيج، وأصبحت اليوم موطناً لمركز مشهور متخصص في صحة العمال.

داخل الولايات المتحدة، ظل السوق يحكم الرعاية الصحية لفترة طويلة. وكانت حملة اضطهاد الشيوعيين، التي شنتها الكارثية، ضرورة لفتح مجال الصحة أمام رأس المال الكبير. وقد تبين أن وثائق التأمين الصحي وما يسمى الآن «التغطية الصحية الشاملة» بالطريقة الرأسمالية التي تمارس بها، لم تكن سوى استراتيجيات سوقية لتسخير المجال الصحي لمصلحة الأرباح الفاحشة التي تتدفق إلى المجمع الطبي والصناعي والمالي والتأميني.

«الخيرية الرأسمالية»

يجدر بالذكر أيضاً، أن «مؤسسات الإحسان» التي تنتمي إلى ما يُعرف بالرأسمالية الخيرية، لعبت دوراً أساسياً في بناء أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجنوب العالمي، كان يتمثل غالباً بقضائها على العقبات التي تعترض طريق أرباح رأس المال الكبير. على سبيل المثال، روجت مؤسسة عائلة روكفلر الأمريكية لإنشاء وزارة الصحة في فنزويلا في ثلاثينيات القرن العشرين من أجل مكافحة الملاريا، حيث كان المرض يعيق استغلال النفط - وهو أساس إمبراطورية جون د. روكفلر العالمية. فلم يكن دافعها الإحسان ولا العدالة، بل الاستغلال والربح فقط.



أكد فيرشو أن الكائنات الحية الدقيقة ليست سبباً كافياً للمرض فهناك ظروف اجتماعية ضرورية تدخل في العملية السببية

قضايا الشرق

ما نعرفه عن «اليوم الأول بعد الحرب»

يغزو «اليوم الأول بعد الحرب» عناوين معظم الصحف، ويحتل أيضاً مكانة مهمة في أحاديث السياسيين داخل الكيان والولايات المتحدة الأمريكية، ومن على هذه المنابر نسمع ونقرأ نقاشاً موسعاً وتفصيلاً حول «مستقبل غزة»، الذي ينفق الأمريكيون والصهاينة على أنه بلا «حماس» وكل ذلك يجري في وقت تضطر «إسرائيل» والولايات المتحدة إلى التفاوض مع فصائل المقاومة الفلسطينية ومع «حماس» تحديداً!

الفكرة الجوهرية في التفاوض أنه يقوم على فشل الخيار العسكري في تحقيق الهدف، أو أن ثمن تحقيقه باهظ جداً بحيث يحول أنية «مكاسب» إلى نتائج بلا قيمة، ومن هنا ينبغي الإقرار بأن الكيان لو كان قادراً على تحقيق أهداف مثل القضاء على «حماس» لما كان مضطراً إلى خيار التفاوض أصلاً، وعلى هذا يبدو النقاش حول «اليوم التالي للحرب» كما لو أنه قرار بيد «إسرائيل» أو الولايات المتحدة أو أي من وكلائهم في المنطقة في الوقت الذي تثبت الوقائع أن ذلك بعيد كل البعد عن الحقيقة وخصوصاً مع اشتعال المعركة حتى اللحظة وفشل الكيان في بسط سيطرته الكاملة على أي بقعة في القطاع.

مع أن جيش الاحتلال الحق أضراراً جسيمة بالقطاع وقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين فإنه لم يكسب المعركة عسكرياً بعد، وتدل كل الإشارات أن «إسرائيل» خسرت إلى جانب الولايات المتحدة المعركة سياسياً، وبذلك يندرج النقاش حول «اليوم التالي للحرب» في سياق المعركة ذاتها وحملات التضليل الكبرى التي يتم ترويجها. لكن ذلك لا يلغي ضرورة بحثه، ولكن من إحدائيات المقاومة الفلسطينية حاضرة وتلحق ضربات على مدار الساعة بقوات الاحتلال.

شكل غزة قبل الحرب لم يكن قراراً اتخذته «حماس» بل كان نتيجة لعقود من السياسات الصهيونية، فالمقاومة المسلحة المشروعة كانت خياراً فلسطينياً عبرت عنه قوى وتيارات سياسية مختلفة من قبل تاريخ النكبة وحتى اليوم، وإن كان المهزومون في الحرب يأملون بإنهاء هذه الحالة بالذات فذلك مستحيل لا يمكن نقاشه، بل إن مستقبل غزة بعد الحرب يمثل نقلة نوعية في تشكيل الهوية الفلسطينية الجامعة، ولن ينجح أي طرف في أن يحكم القطاع إن لم يقر بالحق في المقاومة المسلحة للاحتلال.

مستقبل غزة لن يرسم بمعزل عن فلسطين، إذ إن الساحات واحدة فعلاً، وما يمكننا قوله عن هذا المستقبل هو أن تجربة الفلسطينيين في القطاع يجري ترسيخها وتطويرها أما تجارب أوصلو والتنسيق الأمني مع الاحتلال فلك التي لا مستقبل لها.

أحداث البحر الأحمر... تهديد للصين أم فخ للبحرية الأمريكية؟



متجاهلين الدور الأمريكي والصهيوني، ورغم أن الدول الأوروبية حاولت عدم التورط في التحالف الذي أعلنته واشنطن باسم «حارس الزدهار» إلا أنها وجدت نفسها مجبرة على التحرك باتجاه ما.

هل يدافع الأوروبيون عن مصالحهم؟

لا يمكن القول إن الأوروبيين يتحركون بمعزل عن واشنطن لكنهم وجدوا أنفسهم محبذين بعد أن بدأت القوات الأمريكية والبريطانية بتوجيه ضربات إلى اليمن، ما دفعهم على ما يبدو للإعلان عن عملية عسكرية في المنطقة بشكل منفرد، انطلقت في 19 شباط الماضي تحت اسم «أسبيدس» وخصّصت لها 8 ملايين يورو وتشمل قوات من خمس دول هي فرنسا واليونان وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا. المشكلة الظاهرة اليوم في السلوك الأوروبي ترتبط بتبنيه التوجه الأمريكي، فرغم أن الاتحاد الأوروبي أعلن أن عملياته ستكون «دفاعية فحسب» فإنه أدخل نفسه في حلقة مفرغة لا يمكن من خلالها إيجاد حل للامنة الحالية، إذ لا يمكن تأمين الطريق البحري هذا بشن حرب على الدول المطلة عليه، وهو ما يبدو حقيقةً بديهية، فاليمن ستكون لاعباً مؤثراً على هذا الطريق دائماً وهذه مسألة مرتبطة بالجغرافية، ولذلك كان الأجدى البحث عن سبيل لنزع فتيل التوتر بدلاً من تأجيله.

الإعلام حجم المشكلة، إذ تقول بعض التقديرات إن الطريق من مضيق باب المندب إلى قناة السويس ينقل ما قيمته 160 مليار دولار من الصادرات الصينية، تشمل 60% من صادرات بكين المتجهة إلى أوروبا وفي تقديرات أخرى تعتمد 99% من سفن الحاويات التي تبحر بين أوروبا والصين على هذا الطريق، ما يعني أن اضطرابات يشهدها ستؤثر بشكل مباشر على مصالح هذه الأطراف. وخصوصاً في ظل غياب بدائل مجدية. لكن التباين بين الدول الأوروبية والصين حول تفسير سبب هذه الاضطرابات يشكل نقطة الخلاف الأولى، فبالنسبة للصين ترى أن هجمات «الحوثيين» أضرت بلا شك بالملاحة في البحر الأحمر، لكن بكين ترى هذه التطورات بوصفها امتداداً للصراع الدائر في فلسطين المحتلة، وتتحمّل مسؤولية الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، ويبدو أن الصين سارعت لإيجاد حلول عبر إيجاد تفاهات مع «أنصار الله» الذين استطاعوا ضمان سلامة السفن الصينية، هذا بالإضافة إلى أن أنباء تشير إلى أن الصين تبحث مع إيران بشكل مباشر تلك التطورات نظراً لأن الأخيرة تتمتع بنفوذ ملموس في اليمن. كل ذلك أدى إلى تقليل الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الصين بشكل ملحوظ. بالنسبة للدول الأوروبية، تبنت بمعظمها الرواية الأمريكية وحملوا الحوثيين بشكل منفرد مسؤولية التوتر في المنطقة

■ علاء ابو فراج

كانت الحرب التي أعلنها جيش الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة مدعوماً من واشنطن بمثابة تهديد لكامل الإقليم، وخصوصاً بعد اتضاح الهدف الأمريكي المتمثل بجر المنطقة إلى مستوى جديد من الفوضى، لكن أحداث البحر الأحمر حملت بعداً أوسع، فهناك تأثيرات مباشرة على اليمن الذي بدأ يتلقى ضربات من قوى غربية ما يعني بالضرورة ضغطاً على السعودية التي حاولت إغلاق هذا الباب بعد الخسائر التي لحقت بها في حربها الطويلة في اليمن، وهناك تأثيرات مباشرة على مصر التي بدأت تعاني من عواقب أمنية واقتصادية ناتجة عن اضطراب حركة الملاحة عبر قناة السويس. لكن هناك أيضاً تأثيرات خطيرة لم تكن ظاهرة في اللحظات الأولى لبدء التوترات هناك، هي تلك المرتبطة بالصين والاتحاد الأوروبي، فكلا الطرفين يعتمدان بشكل كبير على هذا الطريق البحري، ولا توجد بدائل أخرى في الظرف الراهن يمكن الاعتماد عليها إذ إنهما إن وجدت ستكون بتكاليف أعلى وبالتالي تحمّل اقتصادات الدول المعنية خسائر لم تكن بالحسبان.

تفسير مختلف

توضّح الأرقام المتداولة في وسائل

تحوّلت مياه البحر الأحمر إلى مسرح لأحداث يومية، فبعد التطورات الأخيرة لم يعد بالإمكان تجاهل تلك المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لدول كثيرة، خصوصاً الدول الأوروبية والصين التي ترتبط تجارتها بهذا الطريق البحري، لكن يبدو واضحاً أن كل طرف ينظر إلى هذه المسألة من زاوية مختلفة، ما ينعكس بالتالي على الاستراتيجية التي يضعها للتعامل مع التطورات الأخيرة.

كلمات حول الدور الصيني

أحد أهم عناصر الصورة في البحر الأحمر هو الأسطول 64 في البحرية الصينية، الذي أعلنت بكين في 42 شباط الماضي إرساله إلى مضيق باب المندب، فالسفن الحربية الصينية تعمل هناك على تأمين السفن التجارية من أي أعمال عدوانية لتضمن بكين سلامة الطريق التجاري، ولا تتخرب الصين بأي موجات مع دول المنطقة بل العكس تماماً، فهي تعمل على تنسيق خطواتها معها. ومن جهة أخرى يبدو أن الصين ترى ميزة أخرى مهمة في تطورات البحر الأحمر وهي أنها قادرة على تشتيت القدرات العسكرية الأمريكية ونقل تركيزها بعيداً عن محيط الصين، فازدياد التواجد العسكري الصيني في هذه المضائق الحيوية يشكل تحدياً لواشنطن وربما يمنحها من تركيز قواتها في المكان الذي تريده، ما يمكن أن يحول البحر الأحمر إلى فخ كبير للقوات الأمريكية بعد أن كانت هذه الأخيرة تسعى للضغط على الصين من خلاله!

أرمينيا نقطة توتر حرجة في جنوب القوقاز



أن فتح «ممر زنگزور» الذي يربط باكو بجمهورية ناختشيفان الحدودية مع تركيا، عبر الأراضي الأرمينية، يعد أمراً حاسماً وشرطاً لاتفاق السلام بين بلاده وأرمينيا، وتدعم تركيا موقع علفيف في هذا الخصوص، حيث إنه يؤمن مساراً وحركة نقل تجارية من آسيا إلى أوروبا عبر تركيا تخدم المصالح التركية، ويعتبر الطرفان أن هذا الممر يخدم المصالح الاقتصادية لدول المنطقة كافة، إلا أن الأرمينيين يرفضون فتح هذا الممر عبر وضعه كشرط لاتفاق السلام من جهة، وخصوصاً أن الحديث يدور عن خضوع الممر للإدارة والرقابة الأذرية بالكامل، في حين يصرون على نشر نقاط تفتيش خلاله ويحاولون ضمان دورهم في إدارته والاستفادة منه، ويتهمون أذربيجان بأن فتح الممر بهذا الشكل قد يعني وجود قوات أذرية أيضاً مما يهدد الأمن الأرميني.

بدورها تتقاطع إيران مع أرمينيا بالموقف المعارض لفتح الممر بهذا الشكل لأسباب مختلفة تتعلق بمصالحها الاقتصادية والجيوسياسية بالدرجة الأولى، حيث تعتبر أن هذا الممر سيؤثر سلباً على حركتها الاقتصادية والتجارية في المنطقة ومع أرمينيا تحديداً، ومن جهة أخرى وفقاً لمقال نشره وزير الخارجية الإيراني السابق كمال حرازي بعنوان «مؤامرة لبناء ممر طوران التابع للناغو» يرى بعض الإيرانيين أن ممر زنگزور يمهد لبناء ممر طوران الذي يعد مشروعاً يدعمه الكيان الصهيوني والناغو وفقاً لهم، ويتيح للأخير نشر قواته لاحقاً على الحدود الشمالية لإيران والجنوبية لروسيا.

قمتنا عملياً بتجميد مشاركتنا في هذه الاتفاقية، وهذه المنظمة» وذلك بعد حملة سياسية شنتها يريفان ضد المعاهدة. على الجانب الآخر أعلن الرئيس الأذري إلهام علفيف أن بلاده قد تنسحب من مجلس أوروبا خلال عام واحد ما لم تجر استعادة حقوق وفدها فيه، وذلك بعدما رفض نواب المجلس المصادقة على صلاحيات الوفد الأذري بذريعة «عدم امتثال البلاد لالتزاماتها تجاه مجلس أوروبا».

الغربيون يستهدفون جنوب القوقاز

تقع القيادة الأرمينية الحالية تحت ضغط عاملين اثنين، الأول داخلي يتعلق بهجوم المعارضة الواسع على حكومة باشينيان بعد اعترافه بسيادة أذربيجان على إقليم قره باغ وخسارة بلاده الحرب معها والحديث حول اتفاق سلام شامل. والثاني خارجي يتعلق بالعلاقات الخارجية لأرمينيا والهيمنة الغربية عليها التي تسعى إلى جعل يريفان منصة لتوتير منطقة جنوب القوقاز بدءاً من خلافاتها مع أذربيجان وتركيا. حيث إن الأوروبيين والأمريكيين لا يزالون يسعون إلى وأد عملية السلام بين البلدين بأشكال مختلفة، منها الناعمة عبر محاولة سحب بساط الوساطة من موسكو نحو برلين والاجتماعات التي تعقد برعايتها بين الجانبين والتأثير عليها، والتصعيدية التي تحمل لواءها فرنسا في الفترة الراهنة. ومحاولات لتوتير العلاقات بين دول المنطقة ورعاتها الإقليمية وتحديداً إيران وتركيا عبر مسألة «ممر زنگزور».

ما هو «ممر زنگزور» والخلافات حوله؟
يؤكد رئيس الوزراء الأذري إلهام علفيف

بدا أن الخلافات بين أرمينيا وأذربيجان انتهت، وبدا الحديث عن توقيع اتفاق سلام شامل بين البلدين منذ أكثر من 3 أشهر حتى الآن، لكن التوتير عاد مجدداً ووصل إلى الصدام العسكري على الحدود بين البلدين، وذلك وسط مساع عربية لتوتير الأوضاع في جنوب القوقاز ككل انطلاقاً من أرمينيا.

يزن بوظوه

تدهور العلاقات الأذرية الفرنسية

بعد سيطرة الأذريين على إقليم قره باغ وبدء تنفيذ الاتفاقيات بين باكو ويريفان، برزت مواقف فرنسا المعادية وضوحاً لأذربيجان، سياسياً وإعلامياً، ورداً على ذلك أقدمت باكو على مجموعة من الخطوات، منها طرد دبلوماسيين فرنسيين اثنين من البلاد بحجة قيامهم بأنشطة تتعارض مع عملهم، وأعلن وزير الخارجية الأذري جيهون بيراموف توجيه دعوة رسمية إلى باريس من أجل المشاركة بتحقيق في أنشطة شبكة عملاء استخباريين في أذربيجان، وقال: «تم إرسال مذكرة إلى الجانب الفرنسي تتضمن الحقائق والأدلة والإبانات المتوفرة لدينا [...] لقد قمنا بدعوة الجانب الفرنسي من أجل التعاون والمشاركة بالتحقيق في أنشطة هذه الشبكة الاستخباراتية، لكننا لم نتلق أي رد على هذه المذكرة».

ورداً على طرد الدبلوماسيين الفرنسيين أعلنت الخارجية الفرنسية كذلك طرد دبلوماسيين أذريين اثنين من فرنسا في إطار «المعاملة بالمثل» وجاء في بيان الخارجية «تنفي بشكل قاطع المزاعم التي قدمتها أذربيجان لتبرير قراراتها بشأن الدبلوماسيين الفرنسيين المتهمين بالقيام بأنشطة تتعارض مع وضعها».

وصعدت باريس أكثر بأن أقر مجلس الشيوخ بأغلبية 336 صوتاً مقابل واحد فقط، قراراً يدعو إلى فرض العقوبات على أذربيجان، ليطلب البرلمان الأذري بعدها بقطع العلاقات مع فرنسا وطرد الشركات الفرنسية من البلاد رداً على هذا الأمر.

طيلة فترة الصراع العسكري بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قره باغ، كانت هناك تقارير تفيد بوجود دعم عسكري فرنسي مقدم للأرمينيين منها صواريخ قصيرة المدى، وهو أحد أسباب تدهور العلاقات بين باريس

وباكو، لكن وفي إطار التصعيد الجديد ذهبت باريس إلى منحى أبعد، حيث أعلن وزير دفاعها سيباستيان ليكورنو أثناء وجوده في يريفان «فيما يتعلق بقضايا الدفاع الجوي... سأحدث عن الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى وغيرها [...] إذا كانت أرمينيا بحاجة إليها، فسيتم نقل هذه الصواريخ أيضاً وستكون تحت تصرفكم».

تصعيد عسكري وإبعاد اتفاق السلام

وقد جاء هذا التصريح الفرنسي بعد 10 أيام من إعلان أرمينيا مقتل 4 من جنودها على الحدود مع أذربيجان التي أعلنت أن القصف جاء رداً على إطلاق رصاص من قبل جنديين أرمينيين تجاه الجيش وفقاً لبيان وزارة الدفاع الأذرية، وهو الحادث العسكري الأول الذي يقع بين الطرفين منذ 4 أشهر بعد سيطرة القوات الأذرية على إقليم قره باغ بموافقة يريفان واعترافها بأنها أرض أذرية. وفي هذا الإطار مضت أرمينيا وفرنسا والغربيون باتهام أذربيجان برغبتها واستعدادها لشن حرب على أرمينيا، وأكثر من ذلك تغيرت لهجة باشينيان تجاه اتفاق السلام حيث اعتبر أنه لا يمكن تصوره حالياً وسط زعم أن باكو تستعد للحرب ضد بلاده. لتتفي الخارجية الأذرية هذا الأمر وأصدرت بياناً نفت فيه هذه المزاعم قالت فيه: «هذه الاتهامات الباطلة عديمة الأساس، والتي وجهها رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان مرة أخرى ضد أذربيجان، تثير عمداً التوتر في المنطقة وتهدف إلى تقييض عملية السلام مجدداً».

معاهدة الأمن الجماعي ومجلس أوروبا

يظهر أن هناك خلافات في مواقف أرمينيا وأذربيجان في الجانبين الإقليمي والدولي، إذ اعتبر رئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان خلال حوار له مع قناة «فرانس 24» أن اتفاقية الأمن الجماعي التي تضم روسيا لم يجر تنفيذها حسب تعبيره وأضاف: «اليوم،

طيلة فترة الصراع العسكري بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قره باغ، كانت هناك تقارير تفيد بوجود دعم عسكري فرنسي مقدم للأرمينيين

يحمل ملف «ممر زنگزور» حتى الآن طبيعة اقتصادية وهذا ما يشغل معظم جوانب الحديث حول الممر بين أذربيجان وأرمينيا وتركيا وإيران، لكن ما يبدو واضحاً أن المصلحة العميقة لهذه البلدان تقتضي حل هذا الخلاف عبر مفاوضات بدلاً من تحويله إلى ملف ساخن جديد، وخصوصاً أن المستهدف في هذه المسألة ليس توتير العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان فحسب، بل نقل الخلاف إلى إيران وتركيا، وهو ما يعني محاولة جديدة لضرب هذه العلاقة، وهو هدف أمريكي موجود، ويضاف إلى ذلك أن أي توتير في منطقة القوقاز يضيف تهديدات جديدة لروسيا التي تعتبر المنطقة جزءاً من فضاءها الحيوي.

لقاء موسكو انتهى... خطوات باتجاه وحدة الصف الفلسطيني



أنهت الفصائل الفلسطينية لقاءها الذي استضافته روسيا يوم الخميس 29 شباط الماضي، وأصدر المجتمعون بياناً ختامياً ضم 9 بنود أساسية، وكان عقد اللقاء قد دفع البعض لوضع آمال كبيرة على إنهاء الخلاف الفلسطيني، بينما ذهب آخرون لتقليل سقف توقعاتهم وخصوصاً أن اللقاء هذا ليس الأول من نوعه، بل سبق أن عقدت الفصائل عدة جولات سابقة ولم تصل إلى الهدف النهائي المنشود.

فاسيون

عازلة، وسائر الأراضي المحتلة، والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية كافة وفق القانون الأساسي». وكذلك رفضت الفصائل «أي محاولات لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها القدس في إطار المساعي لسلب الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الحرة المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس وفقاً للقرارات الدولية».

من كلمة لافروف

افتتح وزير الخارجية الروسي اجتماع الفصائل، وقال إن: «ما يحدث في غزة يؤكد بشكل واضح ما حذرنا منه جميع شركائنا في الشرق الأوسط منذ فترة طويلة، بأن تكرار المواجهات الواسعة النطاق واندلاع العنف في المنطقة سيكرر حتماً، إلى أن نتمكن معاً من خلال جهود مشتركة من معالجة السبب الجذري لهذا الصراع الطويل الأمد». وأضاف إن: «الحل يكمن في إقامة الدولة الفلسطينية وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويجب أن يمارس الفلسطينيون حقه في إقامة دولة داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية» معتبراً أن «هذا المسار عادل للطرفين ويستند إلى القانون الدولي، وهو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم

لا شك أن وحدة الصف الفلسطيني باتت قضية ملحة ينبغي التعاطي معها بأعلى درجات المسؤولية فيمكن لهذه الوحدة أن تعيد ترتيب الأوراق بغير مصلحة الكيان الصهيوني الذي غذى الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني ونظر له دائماً على أنه مكسب، لكن يبدو أن الوصول لهذا الهدف يحتاج إلى جهود إضافية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأوضاع الحالية قادرة على تسريع إتمام المصالحة.

من البيان الختامي

اتفق الموقعون على مجموعة من البنود تطرقت إلى رفض العدوان الصهيوني والإبادة الجماعية وأشارت إلى دور الولايات المتحدة في دعم هذه الأعمال الإجرامية، ورفضت في الوقت ذاته كل محاولات تهجير الفلسطينيين، لا من قطاع غزة وحده بل أيضاً من الضفة الغربية والقدس وأكدت مجدداً رفضها للاستيطان الصهيوني المخالف لقرارات الشرعية الدولية، وطالبت برفع الحصار عن قطاع غزة والضفة الغربية، كذلك ضم البيان الختامي بنوداً يقر بضرورة «إجبار الجيش [الإسرائيلي] على الانسحاب من قطاع غزة ومنع محاولات تكريس احتلاله أو سيطرته على أي جزء من قطاع غزة بحجة مناطق

خلافات شكلية كما يحاول أن يصورها البعض، بل هي خلافات جوهرية تبدأ من خلافات حول مشروعية المقاومة المسلحة وصولاً إلى دور منظمة التحرير الفلسطينية والموقف من القرارات الدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وغيرها من المسائل الأساسية، لكن اللحظة الراهنة تفرض على الفصائل الخوض في هذه المسائل بالذات بدلاً من القفز فوقها، وذلك استناداً إلى ضرورة الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني كله مع ما يعنيه ذلك من ضرورة وجود ممثلين عن جميع الفصائل دون استثناءات.

في المنطقة». وأكد سيرغي لافروف في الحديث ذاته أن الولايات المتحدة تولت مهام «العمل التفاوضي السري» وتمسك بأن الحديث الأمريكي عن الدولة الفلسطينية هو وهم وأن واشنطن لن تغير الوضع الراهن ولن يضمن هذا الحديث حصول الفلسطينيين على دولة، وذكر الوزير الروسي بمسؤولية واشنطن عن إيقاف عمل «اللجنة الرباعية». من جانب آخر اعتبر لافروف أن منظمة التحرير الفلسطينية «كانت ولا تزال الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني». الخلافات بين الفصائل الفلسطينية ليست

زيارات روسية وأوكرانية إلى السعودية



زار كل من رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين في 26 شباط، والرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في 27 شباط، العاصمة السعودية الرياض بفارق يوم واحد بينهما، مما فتح تساؤلات حول الدور الذي تلعبه السعودية ضمن ملف الأزمة الأوكرانية.

ملاذ سعد

روسيا» وأشار إلى أن «حجم التجارة بين بلدينا أخذ في النمو، ويتعين القول إننا نعمل بشكل أكثر نشاطاً في مجال التعاون الإنساني. لهذا، فمن المهم جداً بالنسبة لنا أن يصبح عملنا منهجياً، ونحتاج إلى بذل كل ما في وسعنا لتوفير الدعم التشريعي للقرارات المتخذة على مستوى رؤساء الدول: ملك المملكة العربية السعودية والرئيس الروسي».

زيلينسكي في الرياض

في المقابل كان عنوان زيارة زيلينسكي إلى الرياض بحث صيغة السلام الأوكرانية التي ينشدها زيلينسكي ومسألة عودة «أسرى الحرب» بين كييف وموسكو، ليناقش زيلينسكي خلال اجتماعه مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان المسألتين والتطورات الأخيرة للملف الأوكراني والعلاقات الثنائية بين البلدين.

من جنسيات غربية بين روسيا وأوكرانيا. إلا أن الحديث الإعلامي الغربي بهذا الشكل والذي يزعم تبني السعودية موقف وصيغة زيلينسكي يعني محاولة ما للتأثير على العلاقات السعودية الروسية والإضرار بها. أما إذا ما كان هناك صلة بين الزيارتين الروسية والأوكرانية وتم تبادل رسائل ما بين الطرفين عبر السعودية من عدمه فهو أمر ستوضحه الأيام المقبلة.

عدم وجود أي موقف أو تصريح أو إشارة سعودية بهذا السياق، فالموقف السعودي ضمن هذه الزيارة كان هو نفسه على الدوام والمتعلق بدعم حل الأزمة الأوكرانية عموماً، دون تبني صيغة محددة، وخصوصاً صيغة زيلينسكي للسلام، وكان الحديث بين الطرفين عاماً ويستند إلى الدور السعودي نفسه بالوساطة بين الطرفين والذي أدى في إحدى المرات السابقة إلى تبادل 10 أسرى

أكد بن سلمان حرص بلاده ودعمه لكافة الجهود والمساعي الدولية لحل الأزمة الأوكرانية الروسية والوصول إلى السلام، بدوره عبر زيلينسكي عن تقديره وشكره لجهود المملكة في هذا الأمر. استناداً لزيارة زيلينسكي هذه، عمدت بعض وسائل الإعلام الغربية إلى تصوير السعودية أنها تتبني وتدعم صيغة السلام التي طرحها زيلينسكي وتعارضها موسكو تماماً، وذلك رغم

كان عليهم كسر المشاعات كي يستعمروا فلسطين



أرغب أن أكتب اليوم عن المشاع، وهو الشكل الفلسطيني لحيازة الأراضي قبل الاحتلال البريطاني و«الإسرائيلي». إنها المشاعات التي حاول العثمانيون والبريطانيون و«الإسرائيليون» تدميرها. وتشمل الملكية الجماعية، والعمل التعاوني، وإعادة التوزيع الدوري. كانت علاقات المشاع مؤسسة دفاعية ضد الخوف من الضرائب والتجنيد العسكري من قبل السلطات العثمانية. إن أهمية فلسطين الكوكبية ذات ثلاثة أبعاد: أولاً، هناك جغرافيتها عند التقاء ثلاث قارات: آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، والمياه فيما بينها. ثانياً، هناك المستخرجات من تراب فلسطين، وكذلك من تحتها «حبوب ومعادن ونفط وغاز». وثالثاً، هناك أهمية فلسطين فيما يتعلق بالاقتصادات الأصلية التي تتمثل في زراعة الأرض، والاستخراج من الأرض وحفرها، وإنشاء أنماط الإنتاج من «الهلل الخصب».

بيتر لينباو

ترجمة: قاسيون

الأراضي من العرب إلى اليهود. كان صموئيل بيرغهايم من عائلة مصرفية وأوروبية ومن المؤسسين «لصندوق الاستكشاف الفلسطيني». اشترى بيرغهايم عقارات في فلسطين بسندات ملكية مقبولة لدى العثمانيين، واشترت عائلة بيرغهايم الأرض عام 1872. في 1885 قتل بيتر بيرغهايم، وكانت قرى بيرغهايم أيضاً موقعاً لواحد من أقدم المواجهات بين الاستعمار الاستيطاني والفلاحين لفرض قانون خصخصة الأراضي لعام 1858، والذي تم فيه تقويض نظام المشاع. تشرح نورا الخليلي أن المشاع كان «ثقافة شرقية بارزة للأرض المشتركة». وتصف الطريقة الرئيسية التي تحولت بها قرية مشاع إلى بيئة حضرية في أعقاب أعمال العنف المتمثلة في رسم الخرائط، وتسجيل الملكية، والشراء، والبيع، والتي دفعت الناس إلى المدن والمخيمات بعد مصادرة الأراضي. وكان التحول كارثياً: أصبح الفلاحون لاجئين، واللاجئون أصبحوا عمالاً. وقد ساعدت هذه العملية اتفاقات أوسلو في عامي 1993 و1995، والتي اعتمدت على الملكية الخاصة وعلاقات السوق النيوليبرالية، وعلى النظرية النيوليبرالية في «التنمية الاقتصادية». بالنسبة للخليبي، فإن «مقاومة الفلاحين من الأسفل، ضد المشروع البريطاني لتطويق الأراضي وتسليعها، كانت في نهاية المطاف تتعلق بحماية المشاعات. لقد حدثت عملية تشكيل طبقي، مرتبطة بالاستملاك الفردي لأرض المشاع». وتتابع قائلة: «بينما يمكننا أن نشهد في أجزاء من العالم حركات السكان الأصليين والناشطين الذين يسعون إلى استعادة المشاعات من الملكية الخاصة، فإن العكس يحدث في فلسطين». في عام

دعونا نعود إلى ورقة نشرت في 1890 من المعهد الفكتوري في لندن تشرح كيف تم في جنوب فلسطين تقسيم التربة الصالحة للزراعة بالقرعة. قال: «ينقسم الأشخاص الذين يقترحون العمل في الأرض إلى مجموعات، ويقوم رئيس كل مجموعة برسم قسم من الأرض يتناسب مع عدد الأشخاص في مجموعة. ويتكون كل قسم من أراض مختلفة الخصوبة والصفات. يتم تقسيم هذه الأقسام مرة أخرى عن طريق القياس بمناخس الثور، أو خط يسمى الحبال، وهو نظير خط القياس. إن المزارعين، في المناطق التي تمتلك هذه العادة، يفضلون طريقة التقسيم الشيوعي هذه على الاحتفاظ بالرسم البسيطة». «الرسم البسيطة» هي تعبير إقطاعي، وهو مصطلح قانوني إنجليزي للملكية الخاصة. في عام 1865، بالإضافة إلى تأسيس «صندوق استكشاف فلسطين»، قام الصهاينة المسيحيون المؤمنون في إنجلترا بتشكيل معهد فيكتوريا للدفاع عن «الحقائق العظيمة التي كشف عنها الكتاب المقدس... ضد معارضة العلم المزعومة». تطورت علاقات المشاع على مدى أربعمئة عام في ظل الإمبراطورية العثمانية، التي ادعت امتلاك الأرض كقاعدة لفرض الضرائب على الأراضي الميري. وقد واجهت الجهود الرامية إلى تثبيت الملكية الخاصة عن طريق الإصلاح العثماني، أو الانتداب البريطاني، أو الاحتلال الصهيوني، مقاومة حازمة ومستمرة في قرى المشاع في جميع أنحاء فلسطين. أثبتت إجراءات الخصخصة أنها مدمرة لاقتصاد الفلاحين. لقد أبطلت المزاي الكامنة في النظام، وسهلت نقل

1895، كتب ثيودور هرتزل، الأب المؤسس للصهيونية، في مذكراته قائلاً: «يجب علينا أن نصادر بلطف الممتلكات الخاصة المخصصة لنا...». تم الاستيلاء على 80% من الأراضي العربية منذ عام 1948. ومن بين الأساليب المستخدمة في هذه المصادرة حفر آبار ارتوازية أعمق للحصول على المياه. ويتم ضخ ثلث إمدادات المياه «الإسرائيلية» من الضفة الغربية، ويتم التحكم في النظام الهيدرولوجي المنزلي والبلدي والزراعي والصناعي من قبل شركة المياه «الإسرائيلية».

وطن للمصريين!

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، تم تكليف البريطانيين بحكم فلسطين. لقد وعد بلفور بوعده سيئ السمعة المصرفي روتشيلد «بوطن قومي للشعب اليهودي». وفي ظل الانتداب البريطاني، كان 70% من أراضي القرية لا تزال مملوكة بحيازة المشاع. نجح البريطانيون في مسح ومنح حق 25% من فلسطين. وكان هذا الضعف في المشاع بمثابة انتصار للحركة الصهيونية، حيث أصبح من الممكن الآن شراء وبيع الأراضي. ومع ذلك، بحلول عام 1947، كان الصهاينة قد حصلوا عن طريق الشراء على أقل من 10% من الأراضي الفلسطينية الصالحة للزراعة، وكانت القرية وأجزاء من المشاع لا تزال مهيمنة. كان البريطانيون قد وضعوا الأساس لتمهيد الطريق للاستعمار الصهيوني. ثم مرة أخرى، في لجنة بيل عام 1937، تم تحديد المشاع على أنه مثبط في مواجهة المقاومة العنيدة. واعتبر العرب المشاع «ضماناً ضد الاغتراب»، على حد تعبير اللجنة [من معاني كلمة التغريب أو الاغتراب alienation بالإنكليزية: تسليع الشيء يجعله قابلاً للبيع والشراء - المغرب]. كان النضال من أجل التحرير وليس من أجل دولة جديدة. سعى مشروع الانتداب البريطاني في مسح ورسم الخرائط إلى مركزية السلطة وصنع القرار بعيداً عن السكان الأصليين. لكن أكبر عقبة وقفت في طريقه هي المشاع. لا تزال آثار سياسات الخصخصة وضرب المشاع قائمة حتى اليوم، حتى في المدينة ومخيمات اللاجئين بالرغم من عنف الحرب ونزع الملكية وخصخصة الأراضي.

العنف يصاحب دائماً المصادرة. قارن اللورد بلفور في مذكراته استعمار فلسطين بمصادرة ممتلكات شعب سيوكس أو داكوتا، حيث قام السكان الأصليون في أمريكا الشمالية بزراعة النباتات لتحقيق ثلاث نتائج: (1) أصبحت الذرة الدعامة الأساسية بين «الأخوات الثلاث»: الذرة والفاصوليا والقرع، (2) اعتنت النساء بهذه المحاصيل، و(3) أصبحت القرية الوحدة الأساسية للمجتمع. وقد تم تقويض هذه الأفكار من قبل الاستعمار من خلال «الخطاب حول تحسين الأراضي وحقوق الملكية - المكمّل بمفاهيم الوحشية والعنصرية - التي استقرت على المشهد الذي يمكن تمثيله بشبكة رقعة الشطرنج لحدود البلديات والمقاطعات التي تم فيها احتجاز السكان الأصليين في المحميات. إن أكثر النتائج إثارة للدهشة في استملاك الأراضي وضرب المشاع تمثلت في التأثير الدائم لـ (تحسين الأراضي) باعتباره مصدر إلهام أيديولوجي لإعادة تصور المناظر الطبيعية ومحركاً لعملية تطويق الأرض والاستيلاء عليها». الخرائط والقوانين والأسوار هي تقنيات الاستحواذ والحيازة. تم تصوير عامة الناس في فلسطين، وإنجلترا قبلها، كما هو الحال مع الأمريكيين الأصليين، على أنهم «متوحشون». بالنسبة للمنظر آرثر يونغ، أول مؤرخ شامل «للتسييج Enclosure» في بريطانيا، كان عامة الناس «القوط والمخربين في الحقول المفتوحة». يتم ربط عامة الناس والسكان الأصليين في العالم بالتفسير التاريخي ومراحله الأربع المؤدية إلى «الحضارة» أو «التحديث» بوصفها كلمات طنانة يستخدمها المخططون والساسة وصناع السياسات في كل مكان. بالنسبة للفلاحين والسكان الأصليين، في فلسطين وأمريكا وإنجلترا، كان هؤلاء من أصحاب «الحضارة» بشراً متوحشين. عند استعمار ماساتشوستس، سأل السكان الأصليون ساكيم ماساسويت: «ما هذا الذي تسمونه ملكية؟ لا يمكن أن تكون الأرض، فالأرض هي أمنا التي تطعم كل أطفالها، بهائمها، طيورها، أسماكها، وجميع البشر، فالغابات والجداول وكل شيء فيها ملك للجميع ومخصص لاستخدام الجميع. كيف يمكن لرجل أن يقول إنها تخصه وحده؟».

بالنسبة للفلاحين
والسكان الأصليين
في فلسطين
وامريكا وإنجلترا
كان هؤلاء من
أصحاب «الحضارة»
بشراً متوحشين

لماذا يريدون «المشروع الأخضر» رغم تدميره لبلدانهم؟



انتهت استراتيجية «الزراعة العضوية» في سريلانكا بأعمال شغب وتمرد وإحراق متعمد وهروب الرئيس راجاباكسا إلى جزر المالديف. من الناحية المنطقية، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتعلم الدروس من مصير سريلانكا، ولكن بالحكم على الموقف الصارم الذي اتخذته الساسة الذين لم يتخلوا عن خططهم، فإما أن هؤلاء الساسة الأوروبيين لم يسمعوا عن سريلانكا على الإطلاق، أو أنهم يتظاهرون بالغباء، كما هي الحال مع فون دير لاين التي اقترحت مشروع قانون «الزراعة الخضراء» الذي يشكل نسخة الاتحاد الأوروبي من استراتيجية «الزراعة العضوية».

إن انتفاضة المزارعين الأوروبيين جاءت احتجاجاً على الوضع المزدهر الذي يعيشونه. فمن أجل توفير النفقات والتعويض عن النقص الناجم عن أسباب مختلفة، تعمل الحكومات الأوروبية على تشديد قيودها المالية وقطع مختلف أشكال المعاملة التفضيلية للمزارعين الأوروبيين رافضون بشدة ظروفهم المعيشية. يعيش 17,4% من المزارعين الفرنسيين مثلاً تحت خط الفقر، أي ضعف المعدل الوطني البالغ 9,2%. لا يوجد شباب يريدون أن يصبحوا مزارعين. وفي إسبانيا، عانت الزراعة من موجات جفاف قياسية خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث أدى فاصلان متتاليان حار وجاف إلى انخفاض محصول الزيتون بنسبة 50% في منطقة الأندلس. يواجه المزارعون البرتغاليون مشاكل مماثلة. وبسبب الزيادة الكبيرة في صادرات الحبوب الأوكرانية في 2022، بدأت الحبوب الأوكرانية تتدفق إلى هذه البلدان وتهدد المزارعين المحليين. ومقارنة بالمزارع الأوكرانية الكبيرة، فمن الواضح أن مزارعي الاتحاد الأوروبي الذين يعانون من «القانون الأخضر» وارتفاع تكاليف الإنتاج غير قادرين على المنافسة. تعرض المزارعون الأوروبيون والمنتجات الزراعية الأوروبية للصدمات في البداية بسبب مشروع قانون «الزراعة الخضراء»، ثم اضطروا إلى التعامل مع سياسات الحكومات المتكررة بشأن الإعانات الزراعية، وأخيراً واجهوا التأثير المضطرب الذي خلفته الحبوب الأوكرانية. وعلى هذا فإن كراهيتهم لمساسة الاتحاد الأوروبي وحكوماتهم الوطنية لها ما يبررها.

سعره. الموقف الفكاهي هنا أن إسبانيا، التي لم تكن بحاجة إلى الاستيراد من قبل، بل وكانت لديها القدرة على تصدير أرز بومبا، تستورد الآن أرز بومبا من دول لا تحظر استخدام مبيد الفطريات ثلاثي سيكلازول.

ليست المشكلة في الزراعة

لا تكمن المشكلة في الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، بل في التفكير المتطرف الذي يتم دفع البيروقراطيين الأوروبيين إليه لأسباب تصب في مصلحة القلة. لكن الواقع سيعلّمهم كيف يتصرفون. هناك بالفعل دولة في العالم أظهرت بشكل مثالي آثار عملية التبني الأعمى «للزراعة الخضراء» والتي أدت في نهاية المطاف إلى انهيار البلاد، إنها سريلانكا. في عام 2019، فاز غوتابايا راجاباكسا، المؤيد لأفكار «الزراعة الخضراء» المتطرفة، بالانتخابات الرئاسية السريلانكية. بمجرد وصوله إلى السلطة، بدأ بالإجراءات الحاملة غير الواقعية. في 2021، وبحجة الحد من تدفقات النقد الأجنبي إلى الخارج، فرضت الحكومة السريلانكية حظراً شاملاً على استيراد الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ونفذت استراتيجية «الزراعة العضوية»، وأدت النتائج على الفور إلى عواقب وخيمة. نظراً لأن سريلانكا بلد يعمل فيه جميع الناس في الزراعة ولا توجد تربية حيوانية تقريباً، سرعان ما وقعت «الأسمدة العضوية» في حالة نقص خطير في الإمدادات. ونتيجة لهذا، وبسبب نقص الأسمدة، انخفض محصول الأرز في سريلانكا بشكل حاد بنسبة 40% إلى 45% في ذلك العام، وارتفعت الأسعار بنسبة 50%. كما تحولت سريلانكا من دولة مصدرة للأرز إلى مستوردة، حيث استوردت أرزاً بنحو 450 مليون دولار أمريكي. يعادل هذا المبلغ ضعف النقد الأجنبي الذي تم توفيره من خلال حظر الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية. قبل تطبيق استراتيجية «الزراعة العضوية»، كان بإمكان سريلانكا حصاد 50 ألف طن من الذرة، لكن بعد تطبيق الاستراتيجية، لم تحصل سريلانكا سوى 60 طناً من الذرة في 2022. انخفض أيضاً إنتاج سريلانكا من الشاي في ذلك العام إلى أدنى مستوياته منذ عام 1995.

في أوائل شباط، اضطرت رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين إلى الإعلان عن سحب «مشروع القانون الأخضر» للحد من استخدام المبيدات الزراعية والأسمدة. ليحقق نضال المزارعين الأوروبيين الطويل الأمد انتصاراً مرحلياً. ومع ذلك، وعلى الرغم من اضطرابهم إلى النسوية، لا يبدو أن الساسة الأوروبيين يعتزمون التخلي عن هدف تدمير الزراعة الأوروبية، وهم يبحثون عن فرص لتقديم مقترحات جديدة ناضجة يمكن تمريرها. لكن بغض النظر عن الحيل الجديدة التي قد يلجأ إليها الساسة الأوروبيون، فإن أفكارهم محكوم عليها بالفشل، لأنها تنتهك أبسط مقتضيات الفطرة السليمة والعلم. ولن يقبله إلا الذين يودون ممارسة سلوك انتحاري.

■ انطون نيلمان ترجمة: فاسيون

الاقتصادي، أشعل على الفور برميل بارود، وأدى إلى رد فعل أكثر عنفاً.

في عام 2023، بدأت احتجاجات المزارعين في بولندا وألمانيا وفرنسا الواحدة تلو الأخرى، وفي هذا العام، انضم المزارعون في بلجيكا وإيطاليا واليونان وليتوانيا ولاتفيا والعديد من البلدان الأخرى أيضاً إلى صفوف الاحتجاجات. استخدموا الوسائل نفسها تقريباً، استخدام الجرارات لإغلاق شوارع المدينة والطرق السريعة، ورددوا شعارات متشابهة للغاية: الاحتجاج ضد ارتفاع أسعار الديزل، وخفض إعانات الدعم الحكومية، ومعارضة سياسات الاتحاد الأوروبي المناخية، وما إلى ذلك. لكن مشروع «الزراعة الخضراء» سخيّف برمته. لا يمكن للزراعة الحديثة الاستغناء عن هذه الأشياء: ضوء الشمس، والماء، والتربة التي تحتوي ما يكفي من المعادن، وكذلك البذور المحسنة وطرق قتل الآفات. تحتاج النباتات إلى النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم لتزدهر. ومع ذلك، في 2020، قرر السياسيون الأوروبيون الانقلاب على إنجازات العلماء العظماء. سيؤدي تقييد استخدام الأسمدة الكيماوية ومبيدات الأعشاب إلى خفض إنتاج القمح في الاتحاد الأوروبي بنسبة 15% على الأقل، مما يجعل الاتحاد الأوروبي مستورداً صافياً للقمح بحلول عام 2030. لقد تسبب التقييد المفرط أو حتى حظر استخدام المبيدات الحشرية في مشاكل خطيرة. مثال ذلك في إسبانيا، أصبح بومبا، وهو صنف من الأرز، على وشك الانقراض لأن الاتحاد الأوروبي حظر استخدام مبيد الفطريات ثلاثي سيكلازول الفعال ضد فطريات الأرز. ونتيجة لذلك، بلغ محصول أرز بومبا في عام 2023 النصف فقط وتضاعف

بدأت هذه القصة في أيار 2020، عندما أعلنت المفوضية الأوروبية عن «مشروع القانون الأخضر» لإزالة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بشكل شامل من القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي. حيث من الضروري توجيه المزارعين أو إجبارهم على استخدام «وقاية النباتات وغيرها من الطرق البديلة» لحل مشكلة الآفات. ولا يمكن استخدام المبيدات الحشرية «إلا في الظروف القصوى». بالإضافة إلى ذلك، يمنع استخدام المبيدات الحشرية في «المناطق الحساسة» مثل المساحات الخضراء الحضرية والمحميات الطبيعية.

في المقابل، وعد الاتحاد الأوروبي بتعديل السياسات الزراعية وتقديم التعويضات للمزارعين خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وكبدائل للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، اقترحوا «خطط عمل» لتطوير «بدائل مستدامة» و«تكنولوجيا زراعة المحاصيل الدقيقة». لكن حتى الآن، ظلت «خطط العمل» هذه مجرد كلمات فارغة. خرج المزارعون في العديد من البلدان إلى الشوارع احتجاجاً، وبدأت بلدان منفردة، وأبرزها إيطاليا وفرنسا، بالتحدث علناً ضد هذه المبادرة. اعتباراً من نهاية تشرين الثاني 2023، عندما استعرض البرلمان الأوروبي اقتراح «الزراعة الخضراء»، أيد 207 أعضاء فقط من أعضاء البرلمان الأوروبي الاقتراح وصوت 299 ضده. لكن الساسة لا يستسلمون، بل ويتعهدون بمواصلة الدفع بهذه المبادرة. هذا التصريح، الذي كان مناقضاً تماماً للواقع

انتهت استراتيجية «الزراعة العضوية» في سريلانكا بأعمال شغب وتمرد وإحراق متعمد وهروب الرئيس راجاباكسا إلى جزر المالديف

لا تكن مع الاحتلال ضدّه... «2»



كتب الشهيد والمثقف الفلسطيني المشتبك باسل الأعرج هذه المقالة في مدوّنته الشخصية في شهر أيار 2012. ولقيت بعد استشهاد انتشأراً واسعاً، كما أعيد نشرها في كتاب «وجدت أجوبتي» الذي جمع فيه أصدقاء الشهيد كتاباته، وصدر بالتزامن تقريباً عن دار رُبّال في القدس المحتلة، وكذلك عن دار «بيسان للنشر والنوزيع» في بيروت. فيما يلي تنمّة المقالة، وأضيفت عناوين فرعية لمقتضيات شكل النشر في الجريدة.

■ باسل الأعرج

استلاب المرأة

تُسكّل المرأة في أدوار الرضوخ تبعاً لواقعها، فمن الرضوخ للأب والأخ، ثم للزوج... وينظر لها على أنها ذلك الكائن الضعيف الجاهل الغاصر العاجز الذي يحتاج إلى وصي وحماية. يتم استلابها أشدّ استلاب، بدايةً بالاستلاب العقائدي لدورها بالمجتمع، وإقناعها بواقعها المعاش ودفعها نحو تذويت القهر والحصّ من دورها وقدراتها ووظيفتها، ثم يأتي الاستلاب الاقتصادي بحيث تحاصر اقتصادياً وتمنع من الإنتاج الذاتي الفردي المستقل عن الذكر لضمان عدم قدرتها على التحرر من اضطهادها، ثم استلاب جنسي، لتتحول إلى وعاء لإشباع الرغبات الجنسية والنفسية للذكر ووعاء حاضن للإنجاب، وتُغيب في هذه التركيبة المساواة بين الذاتية والغيرية من الذكر خوفاً من بروز الحسّ الإنساني الذي يتهدّد نرجسية و«إيجو» الذكر، فيمارس عليها ما يمارسه عليه المتسلط.

يزرع المتسلط في عقل المهورين ثلاث عقود رئيسية:

أولاً، عقدة النقص والدونية، وهي الشعور بالتسفير وتحقير الذات وعدم إنسانية الشخص ومدى الضعف والجهل مقارنة بالمتسلط القوي الجميل المنتج المتحضّر. ثانياً، عقدة العار؛ عندما يبدأ المهوّر بالشعور

بواقعه الفعلي يعيش شعوراً مليئاً بالعار، ولا يستطيع أن يتحمّل ذلك الواقع فيقوم بإسقاط وإزاحة ذلك العار على الآخر المشابه له.

ثالثاً، عقدة اضطراب الديوامة؛ يستحضر المهوّر هنا كلّ تجارب الماضي ويعيش في خوف مستمر من أن يطاله تسلط وإجراءات المتسلط، فيميل إلى الانعزال «امشي الحيط الحيط» أو إلى التماهي مع المحتل...

كل هذه العقد تعكس فعلياً وتُصبّ على المرأة بحيث يقوم الذكر بتصوير المرأة على أنها هي العار ويختصر معنى الشرف والكرامة في عضو جنسي بين الفخذين، فتتغيّر المفاهيم والقيم والأحكام، ويظلّ شاعراً بالتهديد المستمر لشرفه المزعوم الذي تمثّله تلك المرأة، فيحاصرهما ويغلق عليها ويمنع حريتها خوفاً الأبدى من الفضيحة وسعيًا وراء النمط الاجتماعي المناسب واللائق، فأكثر ما يستقرّ المهوّرين ويهددهم هو تصرفٌ يجرح ذلك الشكل الاجتماعي الزائف الذي يستعمله كغطاء لعاره وضعفه بغياب كرامته.

لذلك عندما تقوم فتاة ما بصفع ذلك الجندي أو تتجرأ على فعل لا يتجرأ الذكر عليه، يقوم الذكر بقياس ذلك على نفسه وعدم قدرته على الفعل ذاته، ويقارن خضوعه أمام ذلك الجندي بانتفاض تلك الفتاة فيشعر بالخزي ممّا يدفعه لاستحضار كلّ الإسقاطات السلبية عليها.

كسب العقول والقلوب

ومع هذا، يجب مراعاة الرأي العام وكسبه

وعدم معاداته نهائياً، فإن كنت تؤمن بالعنف الثوري والكفاح المسلح كطريق للوصول إلى الانعتاق، أو دأ أن أدرك بأن فرانتز فانون أشهر منظري العنف الثوري قام بترتيب مراحل العمل الثوري واضعاً مرحلة كسب العقول والقلوب بعد تحديد الهدف والاستعداد...

«هي من المراحل الأكثر أهمية لإنجاح أو فشل أية حركات إذ إن التحرر لا يتم إلا من خلال النخب قليلة العدد «أنتم»، ومن هنا تأتي الحاجة إلى جماهير توفر للحركة الدعم والأفراد والموارد والاستمرارية، ولذا فإن عملية إقناع الجمهور بالثورة وكسب تأييد ودعم ومشاركة المجتمع لا تتم بسهولة. وعليه يستخدم القادة عوامل وتقنيات في توظيف الجماهير مثل الطاعة والإقناع والعدوى والتكرار والتأكيد والنرجسيات الجماعية وتأييدها واختلاقتها وتوظيف الدين في التحرك والسّجوع إلى التبرير والعوامل النفسية الأخرى في إقناع الجمهور». «فرانتز فانون، المعذبون في الأرض».

وإن كنت من المؤمنين باللاعنف الذي يعتبر جين شارب وغاندي من أشهر منظريه، فقد اعتمد المذكوران في وضع مراحل التحرر عبر اللاعنّف على نظرية العالم النفسي جان ماري مولر الذي يقول: «وفي الوقت نفسه يكون هناك بناء للقدرات والتطوير الذاتي مثل مدارس بديلة ومؤسسات بديلة وإعداد للكودار، وطرق التدخل وتوزيع الأدوار أثناء التدخل وهنا يحصل القمع من قبل الطرف الآخر فتتوسّع قاعدتهم الجماهيرية ويكسبون الرأي العام»، ويضيف: «قد يكون الرأي العام المحلي أو الرأي العام الوطني أو الرأي العام الدولي حسب طبيعة الصراع». «جان ماري مولر، استراتيجية العمل اللاعنفي».

حاولت أن أجمع وأصنف وأحلل أسباب مثل هذه التعليقات والتصرفات، وأيقنت أنّ الاحتلال له الدور الأكبر عن طريق ممارساته

وإجراءاته إضافة لوكلائه من المتسلطين الداخليين وأشباه المثقفين. وأعتقد أنّ كثيراً من الناس ممن لم يصرحوا بمثل هذه الأقوال إنما يحملونها في عقولهم لكن لم يكن عندهم الجرأة الكافية ولا التوتّر الانفعالي اللازم ليصرّحوا بها.

لن أبرر ولكن سأفهم وأحاول معرفة كيفية مواجهة هذه الظاهرة في المجتمع واضعاً بين عيني استنتاجاً مهماً «هنّ ضحايا فلا تكن مع الاحتلال عليهن».

فلا يجوز وليس من اللائق ممن وضعوا على أنفسهم الالتزام الأخلاقي بالدفاع عن الوطن والمجتمع لتحرير الأرض والعقل إشعار الناس بدونيتهم والتبخيس فيهم مهما خرج منهم ما يسيء به، فإنّ لم تتفهم عقليّات الناس وسلوكياتهم وأنت لا تملك الآن سلطة عليهم فأنا على يقين بأننا سنستبدل متسلطاً بمتسلطٍ آخر.

وأقترح بعض الأفكار التي قد تصحّ كمادة للتفكير نحو إيجاد الحلول:

- 1- حرّر عقلك من كل هذه العقد التي سبق ذكرها.
- 2- راع ثقافة المجتمع ولا تعاديبها.
- 3- تعامل مع المحيط بواقعية وحاول المحافظة على الاتزان الانفعالي.
- 4- عرفهم حقوقهم وواجباتهم.
- 5- عرفهم قدراتهم الذاتية، وتقدير الفروقات الفردية.
- 6- لا تناقشهم، فقصور الفكر الجدلي سيد الموقف، بل استخدم أسلوب سقراط في الطرح والسؤال.
- 7- حول كلّ ذلك الغضب باتجاه الاحتلال.
- 8- لا تبالغ بالشكوى والتذمر.
- 9- لا تصبغ مغناطيساً للأفكار السيئة لأنك ستفسّر كلّ ما يحدث بطريقة سلبية.
- 10- ساهم في تغيير هذه القنوات والقضاء على الوعي الزائف.

أيقنت أنّ الاحتلال له الدور الأكبر عن طريق ممارساته وإجراءاته إضافة لوكلائه من المتسلطين الداخليين وأشباه المثقفين.

بين هشاشة الحياة وعنفها!

لم ينجُ غالبية السوريين من الأزمة المستمرة وتدابيراتها، والتي طالت الجميع حتى الأطفال، وتسببت في حرمانهم من حقوقهم الأساسية كالعليم والرعاية الصحية واللعب وعيش حياة كريمة، ووضعتهم في مواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية وإنسانية صعبة، وما زالت تسرق طفولتهم وتجعل حياتهم ومستقبلهم معلقين بخيط رفيع.

إيمان الأحمد

من أبرز التحديات التي تواجه الأطفال وتعرض حياتهم ومستقبلهم للخطر «العمالة القاصرة»، فغالباً ما يتم تشغيلهم في أعمال لا تناسب بنيتهم وأعمارهم وتضر بصحتهم ونموهم وتحرمهم من حقوقهم، ومنها نبش القمامة، وبيع الخبز أمام الأفران، حملين وباعة متجولين ومساعدين في الورشات والمنطقة الصناعية... إلخ. تتضاعف يوماً بعد آخر المشاكل الاقتصادية، ونتائجها الاجتماعية، وتتضاعف معها أعداد الأطفال المنخرطين في هذه الأعمال، ولكن لا توجد إحصائية دقيقة لهم، ولا لنوعية أعمالهم أو ما يتعرضون له خلالها، ولا الأعراض النفسية والاجتماعية الناجمة عن ذلك.

«حويص بسيطة»

في سوق الحميدية، يجري تشغيل أطفال صغار تتراوح أعمارهم بين 8 إلى 12 سنة، بمهنة «حويص بسيطة»، وكل طفل من هؤلاء لديه حكايته الخاصة، فمنهم من يعمل لإعالة أسرته أو يساعد في إعالتها.



أطفالنا وأطفالهم!

في بلادنا المنقسمة على نفسها بين قلة قليلة استحوذت على كل شيء، وبين غالبية تحاول الاستمرار في البقاء والعيش دون الانحدار إلى الدرك الأسفل مع أوضاعها المنحدرة يوماً بعد آخر، يصاب أطفالها انقسام وفروق حادة في مستوى المعيشة، لا يكفي ما يقال من عبارات باذخة، ولا تكفي الحلول الترقيعية لإنقاذ الطفولة، ما لم يكن هناك حل شامل لتلك الأزمة، ووقف تداعياتها، مثلها في ذلك مثل بقية مشاكلنا الأخرى العالقة.

بعد العودة من المدرسة بالعمل في «شك الخرز» أيضاً لإعالة أسرة فقدت معيها أو سكنها وعانت من النزوح، أو المساعدة في إعالتها. يعمل آخرون في تحميل وتنزيل البضائع من السيارات في متاجر بيع المواد الغذائية، أو أسواق الخضار. يخرج كثير من الأطفال بشكل يومي نحو سوق العمل نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، ولمساعدة أهلهم في تأمين اللقمة ويضطرون لمواجهة الذل الذي يتجول في كل مكان. عالقون بين هشاشة الحياة وعنفها.

ثمة من يشرف على تشغيل هذه المجموعات واستخدامها، حيث يرتب لهم العمل وحتى النوم، حيث يدفع كل طفل خمسة آلاف ليرة للنوم المشترك مع بقية الأطفال في غرفة كبيرة في فندق رخيص. يدفع الطفل للاكل والشرب والنوم والقليل الباقي مما يحصل عليه كأجر يدفع به لأهله! في جنوب دمشق، تقوم طالبات صغيرات في المرحلة الابتدائية

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



شعوب الشرق وإفريقيا الشمالية تنهض من أجل السلم والتحرر من التبعية الاستعمارية، ولوحة «مصر تتحرر» للرسم الفرنسي شابروول؛ نماذج من رسومات غلاف الصفحة الأولى من المجلة الحائزة على ميدالية السلم، مجلة الطريق عام 1952.



المطالبة بتحقيق مستقل

رفع أكثر من 120 منظمة ووسيلة إعلام وشخصيات وناجين كتابيين رسميين إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان والمديرة العامة لليونسكو، للمطالبة بتحقيق مستقل في استهداف كيان الاحتلال لصحافيين في جنوب لبنان. يأتي ذلك بعدما تسبب العدوان الصهيوني على جنوب لبنان في استشهاد وإصابة عدد من العاملين في مجال الصحافة بين مراسلين ومصورين. وطالب الموقعون على الكتابين بـ «إجراء تحقيق مستقل عبر خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان للكشف عن الحقائق المتعلقة بهذه الاستهدافات ونشر تقرير يحدد المسؤوليات». وطالبوا «بإدانة استهداف «إسرائيل» للصحافيين في جنوب لبنان (...) والدعوة إلى محاسبتها عن جرائم هذه الحرب وإجراء تحقيق مستقل في القضية». وتضمن الكتابان خلاصة نتائج تحقيقات منفصلة أجرتها منظمات «هيومن رايتس ووتش» و«العفو الدولية» و«مراسلون بلا حدود» و«وكالتا «فرانس برس» و«رويترز»، حول استهداف الصحافيين. وأظهر تحقيق «أ ف ب» الذي نُشر نتائجه، أن الضربة التي قتلت وأصاب الصحافيين، نجمت عن قذيفة أطلقتها دبابة «إسرائيلية». وأن الضربة كانت محددة الأهداف، علماً أنه كان واضحاً أن الأشخاص المتجمعين في المكان هم صحافيون.



«تحيا فلسطين»

أعلنت إدارة «مهرجان عناية للفيلم المتوسطي» عن تنظيم برنامج خاص بفلسطين تحت عنوان «تحيا فلسطين»، سيقيم على هامش الدورة الرابعة من المهرجان الذي ينطلق في 24 نيسان ويستمر حتى الثلاثين منه. وينظم برنامج «تحيا فلسطين» بالشراكة مع مؤسسة الفيلم الفلسطيني حيث تجمع المؤسسة الفلسطينية بالمهرجانات السينمائية في الجزائر، وترمي إلى إنشاء قسم مميز يركز على السينما الفلسطينية، ويسلط الضوء على الإنتاج السينمائي الفلسطيني وصنائه» وفقاً لما جاء في بيان إدارة المهرجان. وستقدم عدة عروض منها ثمانون فيلماً بين تسجيلية وروائية وطويلة وقصيرة عن فلسطين، إلى جانب ماستر كلاس، ومؤتمرات ورشات تدريبية للشباب والمحترفين. وسيشهد برنامج «تحيا فلسطين» مشاركة نخبة من محترفي الفن السابع من مخرجين وممثلين ومنتجين وكتاب سيناريو، في حين سيتم عرض العديد من الأفلام الحديثة عن فلسطين، كما سيتم عقد مؤتمر حول السينما الفلسطينية، وذلك في إطار الفعاليات الثقافية التي أطلقتها الجزائر تضامناً مع الشعب الفلسطيني في وجه آلة القتل «الإسرائيلية».

عن «الشيوعية المبكرة» وتموضعها الفاشي البربري



مشروعه؟ إنه فاقد لأي أداة واقعية موجودة، ويعيش في «مثالية فلسفية» مفرطة خارج كل معطى مادي تاريخي.

عن «الشيوعية المبكرة»

حتى لا نطيل في الاستشهاد بظواهر سياسية إن كان في المقولات أو في الممارسات السياسية لهذا الخط وكيف يعمل اليوم خادماً للخط الفاشي البربري، ما يهمنا هو تصفية الحساب النظري معه. وتصفية الحساب معه قام بها بنفسه، عندما سلّم القيادة الفكرية والسياسية للمشروع البربري الفاشي. فحدة الصراع التاريخي اليوم واندماج الظواهر ومستويات الصراع والتناقضات بعضها في بعض، وكذلك اقتراب جوهر الواقع من شكله، أي اقتراب المفهوم النظري من الواقع التاريخي الملموس، كلها سمحت بنوبان هذا الخط بالخط الفاشي البربري فصاروا واحداً. ولكن يمكن القول إن العتة الفكرية لهذا الخط يكمن في اعتماده على الأهداف التاريخية لعصر ما بعد الاشتراكية «أي الشيوعية مهما يكن شكلها المستقبلي» في ممارسته الراهنة. فأهمل فكرة جوهرية في الماركسية هي أن الصراع في الاشتراكية يشتد ولا يخفت. وهو يريد الوصول مثلاً إلى مجتمع اللا دولة واللا جيش، في عصر الإمبريالية المازومة ومشروعها التدميري. هو يعيش مقولات الشيوعية في مرحلة ينكر فيها هو نفسه وجود «قوى اشتراكية»، وهذا نفسه أساساً غير صحيح إذا ما اعتبرنا أن المرحلة الراهنة في بنيتها هي تركة وإرث المحرك الاشتراكي للتاريخ وتحويله للتناقض. هذه الملاحظة عن كونه يعيش «شيوعية مبكرة» لا ينفي مهزلة هذا الخط وتموضعه التدميري، بل يؤكدها.

ظواهر عالمية عن المقولات

قبل في مناسبات سابقة كيف تدافع الحياة عن نفسها، وبأي الأشكال يظهر ذلك، فالدفاع يظهر مثلاً من خلال الدفاع عن التراث، أو ما يسمى عالمياً «في الغرب خاصة» بتيار «حفظ النار» «حفظ الجوهر الحي من التاريخ والتراث والثقافة»، ويظهر بخط الدفاع عن العائلة (مثال: بعض دول شرق أوروبا في وجه برنامج الاتحاد الأوروبي لتثبيت قوانين الهويات الجنسية المتحولة وغيرها)، ويظهر في «الانقلابات العسكرية» في أفريقيا في وجه الاستعمار الغربي، ويظهر في الحركة السياسية الفوقية للدول وتحالفها العالمي الصاعد في وجه الحروب والمجاعات، إلخ. وهذه الظواهر هي التعبير المباشر عن خطوط الجبهة مع المشروع التدميري البربري. فحرق كل انتظام وتقنين كل جسم هو الغاية المطلوبة لاستمرار هيمنة النخبة الفاشية، المعادية للإنسانية، على العالم. وإذا ما دمجنا هذا مع ضرب العمل السياسي والحزبي والنقابي خلال عقود الليبرالية، والفرديانية التي سادت عالمياً، يظهر أن هذه الخطوط الدفاعية هي التي وقفت حائلاً أمام مشروع التدمير البربري، خصوصاً إذا ما أضفنا إلى ذلك سلاح الدمار الشامل الجديد في يد النخبة الفاشية، ألا وهو «الجماهير». وهذه من أهم المقولات التي يعتمد عليها الخط «اللابس وجه الفكر الماركسي» في اتهامه للجميع «بعدم تقديسهم للجماهير» دون أي اعتبار آخر لتنظيمها «التنظيم الإعلامي هو التنظيم الحديث الرئيسي للجماهير في يد النخبة المهيمنة، لا الأحزاب ولا التنظيمات التقليدية الباقية» وبرنامجه. على ماذا يعتمد إذاً هذا الخط «اللابس وجه الفكر الماركسي؟» الذي اندمج في الخط المهيمن الفاشي في

يمكن المرور سريعاً على مقولات خط موجود ولا يمكن نكرانه على الرغم من خفوت حضوره «المتبلور» مؤخراً، ليس فقط لفهم تخوم الصراع الأيديولوجي بل ولتطوير الموقع النظري-الفكري الخاص بقوى التغيير العميق-الجزري ودعمه. وهذه المقولات وهذا الخط هو ما يعلن عن نفسه بأنه الخط «الماركسي المبدي»، علماً أنه يجنر المفاهيم ويعيد ترتيبها وفقاً لتطورات المشهد من الموقع الجامد المنقلب إلى العدائية وموقع العدو التاريخي للإنسانية.

د. محمد المعوش

ما المقصود بالخط الذي خفت؟

عندما نتكلم عن الخط الذي يلبس وجه الفكر الماركسي نجد صعوبة في تلمسه مؤخراً، ليس لأنه لم يعد موجوداً في فضاء الإعلام والكتابة، بل لأنه اندمج بالخط الفكري المهيمن عالمياً، أي بالموقف الفاشي للنخبة الغربية «وكل منظومتها وحاشيتها» التي تعمل على التدمير نتيجة غياب أي هامش تاريخي لمناورتها. وهذا الاندماج ليس جديداً حصوله في التاريخ في مراحل الوضوح والحاجة للتوضيح السياسي، ولكنه اليوم ينبع أيضاً من قاعدة تاريخية هي اندماج التناقضات، وبشكل أدق، اندماج مستويات الواقع نفسه مما يفرض اندماج مختلف مستويات البنية الفوقية نفسها، وضمناً مستوى الوعي والفكر على مختلف أشكاله. فنظرة سريعة على المقولات «الحقوقية» و«الأخلاقية» و«السياسية» و«الفنية» و«العلمية» و«الفلسفية»... إلخ، كلها تشير إلى اندماجها وتمحورها الصريح حول قيم التدمير والتفتيت والانسانية والتسليح والتشبيء والعدم...، كتعبير عن هوية «المشروع البربري» للنخبة التي تعمل على إطالة هيمنتها. هذا الاندماج يفرض اندماجاً في الخطوط السياسية مهما اختلفت في الهوية التي تلعبها فتصير كلها تياراً فاشياً عالمياً في «يسارها ويمينها». من هنا خفوتها كونها اندمجت في الخط المهيمن وكونها تخدمه،

لا لأنها «انهزمت». حسناً، هي انهزمت عندما صارت تتكلم لغة الخط المهيمن ومفاهيمه.

المقولات «المبديّة الماركسية» وتخيّمها الخط المهيمن

إن قراءة سريعة للمقولات التي تشكلت الموقف «الماركسي-اليسار المبدي» «الجامد» الذي صار يصب في صالح الخط المهيمن الفاشي، تسمح باستخلاص مقولات مركزية. هذه المقولات المركزية «يصادف» أنها هي نفسها الظواهر التي تشكلت اليوم تخوم الصراع ضمن مشروع التدمير الغربي بالتحديد. ومنها مثلاً: «كيف للماركسي أن يقدّس الدولة كجهاز قمعي؟!»، أو «كيف للماركسي أن يقدّس العائلة؟!»، أو «كيف للماركسي أن يقدّس الجيوش؟!» وغيرها. ليس مصادفة أن تكون هذه المقولات هي التعبير المباشر عن غايات التدمير ضمن المشروع البربري للنخبة الفاشية. فهذا الخط، الذي يلبس وجه الفكر الماركسي، يسقط كل هذا المشروع التدميري البربري من حسابه وبالتالي ينفي حصوله، وبالتالي «يحميه» عبر نكرانه وإخفاء وجوده. فهو مثلاً يعادي فكرة الدولة، أي دولة، ويعادي الانتظام، أي انتظام، ويعادي القانون، أي قانون، ويعادي التراث، أي تراث، إلخ. وفي عدائه لها كلها يسقط دورها التقدمي اليوم في كونها خطوط دفاع ضد المشروع التدميري البربري، ويسقط مع ذلك تموضعه وكل خطه السياسي الصحيح.

عندما نتكلم
عن الخط الذي
يلبس وجه الفكر
الماركسي نجد
صعوبة في تلمسه
مؤخراً لأنه اندمج
بالخط الفكري
المهيمن عالمياً